

أولاً : الإطار المنهجي : -

1-تمهيد : -

حظيت أنظمة الرقابة الداخلية في السنوات الأخيرة عناية كبيرة واهتماماً بالغاً من قبل المحاسبين والمراجعين وإدارة المنشآت وقد ساعد على ذلك عوامل كثيرة مثل إتساع حجم المشروعات وتعدد عملياتها وتعقدتها للحد الذي أصبح معه من المتعذر على إدارة المشروع التعرف على أوجه نشاطها المختلفة ونتاج أعمالها ، فأصبح القائمين على إدارة المشروعات الإعتماد على وسيلة أخرى يمكنه من إدارة المشروعات إدارة رشيدة وقد وجدوا في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ونص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون صالحة لإتخاذ القرارات الرشيدة .

أنظمة الرقابة الداخلية تمثل الإطار القوي والفعال لنظام المعلومات المحاسبي ويتضمن هذا الإطار أنواع عديدة من مقاييس الرقابة والأمن كما انه يمتد ليشمل كل دورات العمليات بداية بالمدخلات مروراً بعمليات التشغيل وانتهاء بالمخرجات كما يمتد هذا الإطار أيضاً ليشمل الممارسات الإدارية والنواحي التنظيمية ولجراءات الحماية المادية وسياسة التصريح بالعمليات في الوحدة الاقتصادية وعادة مايشير المحاسبون إلي هذا الإطار الشامل للرقابة علي آلة نظام الرقابة الداخلية internal control system.

المعلومات المحاسبية يقصد بها قدرة المعلومات علي احداث اختلاف في القرار من خلال مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية علي اعداد التنبؤات او تصحيح التدفقات .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يؤثر بدوره على المعلومات المحاسبية خاصة وان المراجع الخارجي الذي يصادق على التقارير المالية يعتمد على مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة وعليه يمكن صياغة البحث في الاسئلة التالية .

- 1- ما أثر الرقابة الداخلية علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ؟.
- 2- وجود نظام محكم للرقابة الداخلية يكون بمثابة دافع لتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ؟ .
- 3- ما أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؟ .

أهداف البحث :

يهدف البحث لتحقيق الآتي :

1. تقييم فاعلية وكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية .
2. بيان موقف المراجع الخارجي من الرقابة الداخلية وتقييمها .
3. دراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .
4. التحقق من مدي توافر الظروف المماثلة والملائمة لتحقيق نظام رقابي فعال .

أهمية البحث :

أهمية علمية :

- 1-تساهم هذه الدراسة لتوضيح الرقابة الداخلية وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بإعتبارها من الموضوعات التي تحظى بإهتمام متعاظم لإدارة المشاريع سواءً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي .

2- إمكانية إستخدام نتائج وتوصيات الدراسة الحالية وذلك من خلال تفعيل العلاقة

بين الرقابة الداخلية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

أهمية عملية :

1- بيان دور فاعلية الرقابة الداخلية وأثرها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

.

2- التعرف علي تأثير الرقابة الداخلية علي عمل المراجع الخارجي .

3- توضيح اثر المعلومات المحاسبية الموثوقة بها في عملية ترشيد واتخاذ القرارات.

منهجية البحث:

استخدم في هذه الدراسة عدة مناهج علمية منها المنهج الإستنباطي في الرجوع الي

الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية ، والمنهج التاريخي في الدراسات السابقة ،

والمنهج الإستقرائي في إختبار الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل نتائج

الدراسة الميدانية واستخدام إستمارة الإستبانة وتحليلها بالطرق الإحصائية.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية .

الفرضية الثانية: وجود نظام محكم للرقابة الداخلية يكون بمثابة دافع لتوفر الخصائص

النوعية للمعلومات المحاسبية .

الفرضية الثالثة : فاعلية نظام الرقابة الداخلية يؤثر على الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية.

مصادر جمع البيانات :

مصادر أولية : الاستبانة

مصادر ثانوية : الكتب والمراجع والرسائل الجامعية والدوريات العلمية والإنترنت .
حدود البحث :

حدود مكانية : المشروع القومي للدواجن .

حدود زمانية : 2013م.

هيكل البحث :

ينظم الباحث دراسته في مقدمة وخاتمة وثلاث فصول كما يلي :

المقدمة تتضمن الاطار المنهجي والدراسات السابقة أما الفصل الاول : الرقابة الداخلية وذلك من خلال مبحثين كما يلي، المبحث الاول نشأة وتطور ومفهوم واهداف واهمية الرقابة الداخلية ، المبحث الثاني أنواع ومقومات نظام الرقابة الداخلية ، أما الفصل الثاني المعلومات المحاسبية وذلك من خلال مبحثين كما يلي:المبحث الاول مفهوم واهداف وخصائص المعلومات المحاسبية ،المبحث الثاني الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ، الفصل الثالث الدراسة الميدانية ويشمل مبحثين كما يلي المبحث الأول نبذة تعريفية عن المشروع القومي للدواجن ، المبحث الثاني تحليل البيانات واختيار الفرضيات وأخيراً الخاتمة وتتضمن النتائج التوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة : -

فيما يلي يستعرض الباحث بعض الدراسات التي سبقت هذه الدراسة والتي تتعلق بمتغيري الدراسة وان الدراسات السابقة يستفيد منها الباحث من حيث كونها دراسات سابقة متعلقة بدراسة الباحث قد لا تكون مربوطة ارتباط مباشرة بالدراسة ولكنها تعطي

للباحث كيفية البحث وتعلمه طرق كتابة البحث وفيما يلي نعرض اهم الدراسات التي تتطرق لها الباحث ولها علاقة بالدراسة .

دراسة محاسن عبد العزيز محمد(2000) (1):-

تناولت الدراسة التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ودورها في إكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات بنك الخرطوم كنموذج ، وتمثلت مشكلة الدراسة في دفع مبالغ تقل عن المبلغ المتفرض إستلامه ، وعدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء بواسطة الصرافيين مما يعني إختلاس هذه الأموال ، وهدفت الدراسة التعرف على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع في بنك الخرطوم في إكتشاف الإنحرافات والإختلاسات وذلك من خلال تحليل عناصر الرقابة والتعرف على أهم خصائص وسمات الرقابة الداخلية ومعرفة وجهة نظر الإداريين والعاملين في البنك في النظام المتبع والأساليب والوسائل التي يتم عن طريقها تقييم الرقابة الداخلية وكذلك التعرف على دور العملاء في عملية الرقابة من خلال إداراتهم الصحيحة لحساباتهم والإشراف عليها ومتابعة أي أخطاء قد تحدث فيها ، وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها عدم وجود إستراتيجية سنوية للبنك مع التركيز على الأهداف العامة (الأرباح - زيادة حجم الودائع) وأدى لغياب الخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومن ثم مراقبتها ومتابعتها ، وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها إختيار وتعيين ذوي الكفاءة والمؤهل العلمي المناسب لعمل البنك ، وتحسين وضع العاملين وتحفيزهم مادياً .

يلاحظ على أن الدراسة ركزت على الأخطاء والتزوير وتصميم نظام الرقابة الداخلية والتعرف إلي نقاط القوة والضعف ، وتمثلت مشكلة الدراسة في إختلال نظام الرقابة الداخلية للجهاز المصرفي فيما يتعلق بصرف المبالغ والشيكات المزورة بينما تمثلت

1 محاسن عبد العزيز محمد ، التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ودورها في اكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة ماجستير غير منشورة)، 2000م

مشكلة دراستنا في ضعف وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يؤثر بدوره على المعلومات المحاسبية .

دراسة عمار أ حمد البدري 2000م⁽¹⁾

تناولت الدراسة دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال وتمثلت مشكلة الدراسة في حدوث إختلاسات وتلاعب بالأموال العامة خاصة في المصارف وتوزيع طرق التلاعب وسوء إستغلال الأموال (غسيل الأموال) وذلك لعدم إستخدام الأساليب العلمية للرقابة للأموال في المصارف ، والتقليل من دور الرقابة الداخلية في متابعة وحصر المشاكل في المصارف ، وهدفت الدراسة إلي معرفة نظام الرقابة الداخلية وحالات التلاعب وسوء إستخدام الأموال ، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها أن الرقابة على المال العام قليلة جداً بمقارنة الرقابة على الأموال الخاصة ، عدم وجود تكامل بين الرقابة الداخلية في المصارف والرقابة خارج المصارف ، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم الرقابة الداخلية والتقليدية والإلكترونية الحديثة .

ويلاحظ على الدراسة أنها تناولت كيفية التقليل من سوء ويلاحظ على الدراسة أنها تناولت كيفية التقليل من سوء إستغلال الأموال العامة بينما دارستنا تتناول الرقابة الداخلية وأثرها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

تمثلت مشكلة الدراسة في التلاعب بالأموال العامة للوحدات الحكومية والاقتصادية بالنظام العام بينما تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يؤثر بدوره علي المعلومات المحاسبية .

دراسة نجاة علي التوم (2001م)⁽²⁾ :

1 عمار محمد حامد البدري ، دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة ، (جامعة ام درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة) ، 2000م

2 نجاة علي التوم – تقويم مدي فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها علي المراجع الخارجي، (رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، 2001م

تناولت الدراسة تقييم مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على المراجع الخارجي للأعوام 1998-2000م بشركة السودان للحبوب الزيتية الخرطوم ، وهدفت الدراسة إلى عرض نظام الرقابة الداخلية وموقف مراجع الحسابات منه من الناحية النظرية ، ومعرفة الرقابة الداخلية ومعالجة البيانات إلكترونياً وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف أنظمة الرقابة الداخلية الناتج عن عدم وجود لوائح تنظم عملية الرقابة الداخلية واختيار العاملين غير المؤهلين لأداء عملية الرقابة ووجود إغفال تام للوائح الموجودة بالمنشأة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن نظام الرقابة الداخلية الجيد يؤدي إلى تقليل الجهد المبذول وسرعة إنجاز أعمال المراجعة ، وأن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية الناتج عن عدم تأهيل الكادر البشري يؤدي لزيادة الجهد المبذول والي تأخير أعمال المراجعة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها عمل اللوائح الإدارية والمالية التي تنظم سير أداء الشركة وتحدد السلطات والإختصاصات ، العمل على تأهيل قسم المراجعة الداخلية بعناصر ذات خبرة وتدريب العاملين وتغطية كافة أقسام المنشأة وفروعها .

ويلاحظ الباحث أن هذه الدراسة تناولت أهمية التأكد والتحقق من أنظمة الرقابة الداخلية وفحصها للإعتماد عليها في تحديد أبعاد عملية المراجعة ويتم من قبل المراجعة بينما دراسته تتناول الرقابة الداخلية وأثرها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي الي عدم تأهيل الكادر البشري وزيادة الجهد المبذول والي تاخير عملية المراجعة بينما تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يؤثر بدوره علي المعلومات المحاسبية .

دراسة صلاح على احمد 2000⁽¹⁾ :

تناولت الدراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمقابلة إحتياجات سوق المال وهدفت الدراسة إلي تحديد أهمية المعلومات المحاسبية المؤثرة علي مفاضلة المستثمرين للبدائل الاستثمارية في الأوراق المالية وفحص العلاقة بين مخاطر الاستثمار السوقية والمخاطر المرتبطة بالمعلومات المحاسبية وتكمن مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية التي يعاني منها متخذ القرارات الاستثمارية وإذا كانت المعلومات المنشورة من خلال التقارير والقوائم المالية يفترض فيها التعبير عن المعلومات الضرورية بعدالة تكفل أفضل أداء لأسواق الأوراق المالية ، تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية واستخدمت الدراسة مجموعة من المناهج منها المنهج الاستنباطي في تحديد أبعاد مشكلة الدراسة وصياغة الفروض المرتبطة بالدراسة والمنهج التاريخي في استعراض وتحليل وتقويم .في اختبار الفروض والمنهج الاستنباطي في تحديد وصياغة الفروض والمنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة حسب تسلسلها والتاريخي والمنهج الاستقرائي والمدخل الواقعي لاختبار مدي فروض الدراسة .

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بينما تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يؤثر بدوره علي المعلومات المحاسبية .

دراسة علي محمد سلطان (2002م)⁽¹⁾

1 صلاح علي احمد -الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمقابلة إحتياجات سوق المال ، امدرمان ،(جامعة امدرمان الإسلامية رسالة ماجستير غير منشورة) ،2000م

تناولت الدراسة اثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة آدا الوحدات الحكومية في الأردن (دراسة حالة وزارة الإشغال العامة) حيث قام الدارس باستقصاء الدور الفاعل لوحدات الرقابة الداخلية من خلال استخدام المنهج الاستقرائي السابقة المتعلقة بالدراسة ثم المنهج التحليلي في معالجة الحالة العملية موضوع الدراسة واعتمدت الدراسة علي الفروض التالية ،للرقابة الداخلية دور فاعل في تقييم أداء الوحدات الحكومية في الدوائر الأردنية ، تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلي عدم فاعلية تقييم أداء الوحدات الحكومية ، توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها إن أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في العالم العربي مستمدة من الأنظمة الرقابية لقوانين الشركات تبعا لطبيعة الاستعمار الذي كان سائد في هذه الدول وبالتالي فان التطوير أو التعديل يبقي مستمدا علي الأساس السابق كما إن استخدام الوسائل الحديثة فيما يتعلق بالموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية يعزز من ضمان الاستخدام الأمثل للمقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية حيث يشترط أن تكون مناسبة لحجم وطبيعة النشاط الذي يمارس وان وحدة الرقابة الداخلي تعاني من قلة عدد الموظفين فضلا عن ضعف مستوي الأداء بسبب قلة الخبرة لديهم وعدم تلائم مؤهلاتهم مع المهام الموكولة إليهم ، وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها الاهتمام برفع كفاءة وحدات الرقابة الداخلية وربطها باعلي سلطة حتي تكون مستقلة وكذلك الاهتمام بتدريب العاملين وزيادة معرفتهم بالتشريعات المالية المعمولة بها كما أوصت بتزويد أجهزة الرقابة المالية والإدارية بموظفين ذوي كفاءة عملية وعلمية من مختلف التخصصات التي تحتاجها الأساليب الحديثة للرقابة .

1 علي محمد سلطان ،-اثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة ادا الوحدات الحكومية في الأردن، (رسالة ما جستير غير منشورة ، - كلية الدراسات العليا جامعة النيلين) ،2002م.

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الرقابة الداخلية يؤدي الي عدم فاعلية تقييم اداء الوحدات الحكومية بينما تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يؤثر بدوره علي المعلومات المحاسبية.

دراسة -حسني عابدين محمد(2002م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة تطوير وتفعيل الأداء الرقابي والتعرف علي مدي دقة وسلامة نظم الرقابة الداخلية في بلدة غزة وتمثلت مشكلة الدراسة مدي فاعلية وكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف المرسومة لبلدية غزة ،واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج والدلالات المفيدة منها واهم النتائج التي أظهرتها الدراسة نظام الرقابة الداخلية في بلدة غزة دقيق وذلك من خلال الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية ، واهم التوصيات ضرورة إعداد نماذج ثابتة للتقارير الدورية .

تمثلت مشكلة الدراسة في مدي فاعلية وكفاءة اجهزة الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف المرسومة لبلدية غزة بينما تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يؤثر بدوره علي المعلومات المحاسبية.

دراسة جهاد بدر قراقيش(2004م)⁽²⁾

تناولت الدراسة اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات علي كفاءة نظم الرقابة الداخلية وتكمن مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية هل يؤدي إتباع أساليب الرقابة التنظيمية إلي رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات ؟ هل يؤدي إتباع

1 حسني عابدين ، تقييم فاعلية وكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية ببلدية غزة ،(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير غير منشورة)، 2002م.

2 جهاد بدر قراقيش، دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة،(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة)، 2004م.

أساليب توثيق النظم المحاسبية إلي رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات ؟

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل أثار المتغير المستقلة أساليب الرقابة التنظيمية ، أساليب توثيق النظم المحاسبية ، اعتمدت الدراسة علي قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع واستخدمت استمارة الاستبيان واهم نتائجها إن تكنولوجيا المعلومات أصبحت واقعا لا بد من استقلاله والاستفادة من ايجابياته واستخدام تكنولوجيا المعلومات أظهرت مصداقية عالية علي مخرجات النظام المحاسبي وخصوصا في ظل وجود كادر ومؤهل تكنولوجيا ومحاسبيا من خلال عقد الدورات المتخصصة وإعطائهم الحوافز التي يمكن ان تساهم تقبلهم لفكرة التعبير .

تمثلت مشكلة الدراسة في إتباع أساليب الرقابة التنظيمية يودي الي الي رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بينما تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يوثر بدوره علي المعلومات المحاسبية.

دراسة ممدوح حسن موسي (2004م)⁽¹⁾

تطرقت الدراسة عن رقابة الأداء المنظور العلمي والعملية من خلال بيان دور رقابة الأداء في المراجعة والرقابة في النتائج المرجوة من تنفيذ وتحديد الأسس والقواعد والمعايير العلمية لرقابة الأداء وتكمن مشكلة الدراسة في هل تستند رقابة الأداء علي أسس ومعايير علمية محددة متعارف عليه.

اعتمدت الدراسة علي مصادر مختلفة لجمع البيانات والمعلومات واستخدمت النهج التاريخي من اجل دراسة وفهم وتفسير واقع رقابة الأداء والأسلوب الوصفي في جمع

1 ممدوح موسي حسن، رقابة الأداء المنظور العلمي والعملية دراسة حالة ديوان المحاسبة الأردني ،(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير غير منشورة) 2004 م .

البيانات لاختيار الفرضيات واستخدمت استمارة الاستبيان وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها إن رقابة الأداء تتطلب من ممارسيها استخدام مبادي وأسس علمية ، علي أن تكون هذه المبادي مكتوبة وواضحة لمن يمارسها وان الدورات التدريبية المتعلقة برقابة الأداء تلعب دور هاماً في تثقيف وزيادة المعرفة لدي من يمارس رقابة الأداء وتجعله علي اطلاع علي آخر المستجدات العلمية والعملية المطبق في الأجهزة الرقابية وغيرها ، ومن أهم التوصيات عمل دليل رقابي لعملية رقابة الأداء وتوفير نظام معلوماتي محوسب وربط وحداته الميدانية مع المركز .

تمثلت مشكلة الدراسة هل تستند رقابة الاداء علي اسس ومعايير علمية محددة متعارف عليها بينما تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يؤثر بدوره علي المعلومات المحاسبية

دراسة محمد حسن عبد الغفار (2004م) .⁽¹⁾ :

تناولت الدراسة الي المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار هدفت الدراسة إلي الاستقصاء عن استخدام المعلومات المحاسبية في مؤسسة الميمنة فرع

عيسي بن لادن وتقييم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في ظل الحاجة للتمويل وبرزت مشكلة الدراسة نظراً لوجود إدارة تتخذ قراراته متجاهلة للتقارير المالية والتوصيات الموجهة من قبل القسم المحاسبي في مؤسسة الميمنة فرع عيسي بن لادن كانت النتيجة وجود انحرافات في أداء المؤسسة واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والمنهج الإحصائي والتحليلي لإثبات فرضية الدراسة توصلت الدراسة لعدة نتائج

1 محمد حسن عبد الغفار ، المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار الخرطوم :- (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة)، 2004م

منها هنالك شروط يجب توافرها. في المعلومات المحاسبية لتكون فاعلة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التمويلية والنظام المحاسبي يتضمن دفاتر وسجلات إحصائية تشمل بيانات عينة مالية يجب الأخذ بها جنباً إلى جنب للاستفادة المثلى منها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار قبل الرجوع الي التقارير المحاسبية التي يتولي قسم المحاسبة بتقديمها بشكل دوري.

تمثلت مشكلة الدراسة في القرارات المتجاهلة للتقارير المالية يودي الي انحرافات في اداء المؤسسة بينما تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يؤثر بدوره علي المعلومات المحاسبية .
دراسة جعفر شريف (2005م)⁽¹⁾ :

تناولت الدراسة مفهوم وتطور الرقابة الداخلية من خلال إطار نظري شامل ، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن إتساع حجم المؤسسات أدى إلي أن عملية الرقابة والمتابعة عمل في غاية الصعوبة وهدفت الدراسة إلي تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبقة بالهيئة القومية للكهرباء ، وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها أن الرقابة الداخلية تتطور تبعاً لتطور المنشأة وكبر حجمها وذلك نتيجةً لانتشار التجارة العالمية وإتساع نطاق التجارة الداخلية وأن الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام تعتبر ضرورة حتمية للتأكد من أن أموال الدولة يتم إستخدامها في الأغراض المخصصة لها ، وتوصلت الدراسة الي عدة توصيات منها رفع درجة الوعي بأهمية التطبيق السليم لنظام الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام والتأكيد على تبعية المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام لأعلى سلطة حتى تمارس دورها الرقابي بإستقلال تام ويلاحظ على الدراسة أن الدراسة

1 جعفر عثمان الشريف -الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق فحص المراجع الخارجي -(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير غير منشورة 2005م)

هدفت على تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي تجاه أنظمة الرقابة فبينما هدفت دراستي دراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتقييم فاعلية وكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية .

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود نظام للرقابة الداخلية يزيد من كمية الاختبارات التي يجريها المراجع الخارجي بينما تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يؤثر بدوره علي المعلومات المحاسبية دراسة خلف الله حسن محمد الصويلج (2010) ⁽¹⁾

تناولت الدراسة دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية بالمشاريع الزراعية وهدفت الدراسة الي ابراز اهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية بمشروع الجزيرة في ظل السياسات المختلفة وتسلط الضوء علي نظام المعلومات المحاسبية المتبع بالمشروع ، كما يهدف الدراسة الي معرفة دور الادارة والمزارعين اذا ما قدر للمشروع ان يصبح وحدة اقتصادية تعمل علي اسس تجارية بما يتسق وسياسات التحرير الاقتصادي وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها خلصت الدراسة انه كلما زادت ملائمة المعلومات المحاسبية زادت قدرتها علي ترشيد قرارات الانتاج بمشروع الجزيرة ،اثبتت الدراسة ان هنالك علاقة بين درجة الاعتماد علي المعلومات المحاسبية وكفاءة الرقابة علي الديون المتعثرة بمشروع الجزيرة .خرجت الدراسة بعدة توصيات منها :

ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية عند اعداد القوائم المالية للمؤسسات الزراعية ،الاهتمام والتأكيد علي ضرورة الاعتماد علي المعلومات المحاسبية في اتخاذ

1 خلف الله حسن محمد ،دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الادارية بالمشاريع الزراعية ، الخرطوم ،(جامعة النيلين ،بحث ماجستير غير منشورة ،2010)

القرارات الادارية ،يجب مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرار

تمثلت مشكلة الدراسة في دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية بينما
تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية
والذي يؤثر بدوره علي المعلومات المحاسبية

دراسة يحي حمد الحسن 2010⁽¹⁾

تناولت الدراسة دور المعلومات المحاسبية في الكشف عن التعثر المصرفي بالتطبيق علي
بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال العام 2010 وتمثلت مشكلة الدراسة في ظاهرة
ومشكلة الدراسة في ظاهرة ومشكلة التعثر المصرفي ، الامر الذي شل من حركتها وقل
من فاعلية تلك المصارف أو البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهدفت
الدراسة الي التعريف بالمعلومات المحاسبية واهدافه واهميتها ومعرفة مدي الالتزام
المصارف والبنوك بالتشريعات الصادرة من بنك السودان والوقوف علي ظاهرة التعثر
المصرفي وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج منها : انه بدون المعلومات
المحاسبية لن تكون هنالك رقابة فالمعلومات المحاسبية في أي مرحلة هي اساس الرقابة
المالية وهي التي تساعد في الكشف عن التعثر المصرفي ، اخذ ضمانات ضعيفة
وغير قابلة للتسجيل يساعد في تعثر سداد التمويل

وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها التركيز علي اهم عامل في العملية الاستثمارية وهو
العميل من حيث دراسة وموقفه المالي وسمعته وخبرته وكل ما من شأنه يساعد في نجاح

1يحي حمد الحسن ،دور المعلومات المحاسبية في الكشف عن التعثر المصرفي ، الخرطوم ، (جامعة النيلين ، 2010م -1431هـ، رسالة
ماجستير غير منشورة)

المشروعات ، القيام بدراسة المشاريع جيدا والاستعانة بالخبراء في مجالات دراسة الجدوى قبل الدخول في عمليات التمويل لتقليل مخاطر الفشل والخسائر .

تمثلت مشكلة الدراسة في ظاهرة ومشكلة التعثر المصرفي التي يؤدي الي التقليل من فاعلية المصارف والبنوك بينما تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة السودانية والذي يؤثر بدوره علي المعلومات المحاسبية.

دراسة احمد عز الدين عماد الدين⁽¹⁾

تناولت الدراسة دور المعلومات المحاسبية في تقييم صيغ التمويل الاسلامية بالجمهرية اليمنية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور المعلومات المحاسبية في تقييم صيغ التمويل الاسلامية بالمصارف اليمنية ودور المعايير المحاسبية الاسلامية في المفاضلة بين صيغ التمويل الاسلامي في المصارف اليمنية واثر خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة في اتخاذ القرارات التمويلية الاسلامية في المصارف اليمنية ، وهدفت الدراسة الي معرفة دور المعلومات المحاسبية في تقييم صيغ التمويل الاسلامية في المصارف اليمنية ومعرفة خصائص المعلومات المحاسبية علي اتخاذ القرارات المتعلقة بصيغ التمويل الاسلامية ودور المعايير المحاسبية الاسلامية عند المفاضلة بين صيغ التمويل الاسلامية بالجمهورية اليمنية .

ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث : ان المعلومات المحاسبية لها دور مهم حيث أثرت علي جميع صيغ التمويل الاسلامية بشكل خاص وعلي مهنة المحاسبة بشكل عام ، ان المعلومات المحاسبية تلعب دورا مهما في تقييم صيغ التمويل الاسلامية التي يتم ممارستها عمليا في المصارف في اليمن وان يمكن حل الكثير من المشاكل المرافقة

1 احمد عز الدين عماد اسعد ، دور المعلومات المحاسبية في تقييم صيغ التمويل الاسلامية بالمصارف اليمنية ، (رسالة ماجستير غير منشورة - الخرطوم - جامعة النيلين ، 2011م - 1432 هـ)

لقرارات التمويل الاسلامي بشكل عام لوجود علاقة طردية بين خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة واتخاذ القرارات التمويلية الاسلامية الرشيدة في المصارف اليمنية .

وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها : ضرورة تأهيل المحاسبين في المصارف الاسلامية في اليمن بالمعايير المحاسبية الاسلامية بشكل عام وخصوصا لمن خبرتهم متدنية ، اقتراح تكوين مجلس متخصص في المعايير المحاسبية الاسلامية يمنح شهادات مهنية متخصصة يجمع بين المحاسبة والمعايير المحاسبية الاسلامية .

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور المعلومات المحاسبية في تقييم صيغ التمويل الاسلامية بالمصارف اليمنية ودور المعايير المحاسبية الاسلامية في المفاضلة بين صيغ التمويل الاسلامي في المصارف اليمنية واثار خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة في اتخا القرارات التمويلية الاسلامية في المصارف اليمنية بينما تمثلت مشكلة دراستنا في ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشاة السودانية والذي يؤثر بدوره علي المعلومات المحاسبية خاصة وان المراجع الخارجي الذي يصادق علي التقارير المالية يعتمد علي مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة .

ويري الباحث إن الدراسات السابقة تعتبر الركيزة التي تعتمد عليها دراسته وهي بمثابة العمود الفقري لها وذلك لتناوله جانباً من أنواع الرقابة الداخلية والمعلومات المحاسبية والتي لها علاقة مباشرة ومساهمة فعالة لدراسته وكما تعتبر نقطة بداية دراسة.

المبحث الأول

نشأة وتطور ومفهوم وأهداف الرقابة الداخلية

أولاً : النشأة والتطور :

نبأنا المولي القدير بظهور عملية الرقابة مع خلق الإنسان وأهميتها للمحاسبة يوم الوعيد وذلك باستخدام أسلوب الرقابة الثنائية (Dual Control) بصورة مستمرة عن طريق تسجيل ما يصدر عن الإنسان من أقوال أو عمل بواسطة ملكين هم رقيب وعتيد .

قال تعالى (ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن اقرب إليه من حبل الوريد اذ يلتقي الملتقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد) .(1)

وهذا يعني إن عملية الرقابة نشأت مع خلق الإنسان وتطورت من خلال تطور الحضارات السابقة ففي الحضارة الأشورية نجد آثار الكتابة المسمارية عند الكهنة السومريون وكذلك قوانين حمراي الموجودة علي برج بابل وكذلك في الحضارة الفرعونية حيث وجد استخدامهم لأوراق شجر البردي في الرقابة علي عملياتهم المالية من خلال تسجيل الغلال وخزائنهم وقيود الودائع .(2)

وقد وجد نظام متطور للرقابة علي المخازن عند الفراعنة حيث سرد لنا القرآن الكريم قصة سيدنا يوسف عليه السلام .

واستخدم الرومان نظام الأرقام التي تعتمد علي الحروف الهجائية واختصرت عملية الرقابة علي إثبات ديون التجار والحرفين وظهرت لديهم وظيفة مراجع الحسابات

1 سورة ق الآيات 16-18

2 محمد عطية مطر وآخرون - نظرية المحاسبة اقتصاديات المعلومات ، عمان - (دار حنين للنشر والتوزيع) 1996 - ص25.

لإعتمادهم علي النظام اللامركزية كانت كل مدينة تقوم بتحصيل إيراداتها من الضرائب بشكل منفصل عن المدن الاخرى ويقوم مراقب الحسابات بمراجعتها .

وظهر نظام الرقابة علي الأموال في العصر الأموي حيث يتم إثبات جميع العمليات المالية مؤيدة بالمستندات الصحيحة ويتم حفظ الأموال في خزائن خاصة وفق نظام يحقق الرقابة عليها وتقوم جهة رقابية أخرى غير التي قامت بتدوينها بمراجعة التسجيل والجمع في نهاية كل فترة يتم إجراء جرد فعلي لمقارنة أرقام الدفاتر مع الواقع الفعلي ويبحث أسباب الاختلاف .⁽¹⁾

وقبل الثورة الصناعية كانت المشروعات صغيرة الحجم نسبيا وكانت مملوكة لإفراد أو شركات تضامن وكان حجم هذه المشروعات محدودا بمقدار رأس المال الذي يستطيع أصحابه تدبيره من مواردهم ومن ثم كانت الرقابة ذاتية

وادي ظهور شركات المساهمة في القرن التاسع عشر - كشكل قانوني جديد من أشكال المشروعات التي توسع دائرة رأس المال المتاح للاستثمار في الصناعة نتيجة لظهور الثورة الصناعية وتحقيق مبدأ الفصل بين الإدارة والملكية ، ولذلك تأثرت إدارة الأعمال بمفاهيم الرقابة برأي علماء الإدارة والاقتصاد والمالية أساس وجوهر استمرار أي نظام مالي أو إداري .

قد زاد الاهتمام بالرقابة المالية والإدارية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م وما بعدها خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية فبعد أن كانت الرقابة علي الأعمال تتم من خارج المؤسسات أي من قبل السلطات الحكومية أصبحت هنالك حاجة ملحة لتطبيق الرقابة الداخلية .

1 محمد كمال عطية - نظم محاسبية في الإسلام - القاهرة (مكتبة وهبة) ، 1989 ، ص5.

تعني جودة المعلومات المحاسبية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وان وجد نظام محكم للرقابة الداخلية .يكون بمثابة دافع لتوفير الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وبالتالي يؤدي إلى درجة كبيرة من الملائمة لمخرجات النظام المحاسبي لمستخدميها في عملية اتخاذ وترشيد القرارات .
وكذلك يعتمد عمل المراجع الخارجي علي كمية ونوعية المعلومات الموجودة والمتوفرة بنظام الرقابة الداخلية .

إن توسيع المنشآت والشركات في أعمالها وشدة المنافسة فيما بينها أدت إلي الاهتمام بمخرجات النظام المحاسبي بالصورة التي تفي احتياجات مستخدميها من المعلومات في القوائم والتقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات والمنشآت .
ثانياً : مفهوم الرقابة الداخلية :

حتى يتضح مفهوم الرقابة الداخلية لابد من تطرق إلى العوامل التي أدت إلى تطور الرقابة الداخلية في المشروعات الاقتصادية وجعلتها نقطة اهتمام أساسية حيث تتمثل هذه العوامل الآتية :-

1- كبر حجم المشروعات وتعدد عملياتها .

أن النمو الضخم في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج التفرغ والنمو الطبيعي جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات فادى إلى الاعتماد على وسائل أخرى من صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوفات التحليلية والموازنات وتقييم العمل وغيرها .⁽¹⁾

1 (د. خالد أمين عبد الله . ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية ، عمان : دار الصفاء للنشر ، 1991م ، ص 75 .)

2- تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمشروع .

في شركات المساهمة حيث إنفصال رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها يسبب كثرة عددهم وتباعدهم وأن مجلس الإدارة لا يمكن إدارة جميع أعمال المشروع بمفرده لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات لإدارات المشروع المختلفة ، ومن أجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الإدارة على الأعمال والإدارات المختلفة بالمشروع عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى إطمئنان مجلس الإدارة إلى سلامة العمل بالمشروع ، ولهذا السبب بدأ الإهتمام بالرقابة الداخلية ووضع وسائل وإجراءات التي تكفل مجلس الإدارة تحقيق أهدافه الرقابية .

وتعتبر الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي تعتمد عليها المراجع عند قيامه بعملية المراجعة حيث نجد المعيار الثاني من معايير العمل الميداني تبقى على ضرورة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية .

تعتبر الرقابة الداخلية هي الخطوة الأولى في عملية المراجعة وعلى ضوء هذه الدراسة والتقييم يستطيع المراجع تحديد مدى فاعلية النظام ومواطن الضعف والقصور والخلل في ذلك النظام وبالتالي يستطيع تحديد مدى فحصه واختباره وأتة وذلك باستخدام إجراءات المراجعة الضرورية اللازمة .

وكل ما كان نظام الرقابة الداخلية محكم وذو كفاءة (فعال وقوى) كلما قلل المراجع من فحصه واختباره إلى يقوم بها أثناء عملية المراجعة وكلما كان النظام (ضعف كلما وسع المراجع من مدى فحصه واختباره وبالتالي تزيد إجراءات المراجعة .

ونظام الرقابة الداخلية هو الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار والتمويل⁽¹⁾

حيث أن إدارة المنشأة هي المسؤلة عن تصميم وتطبيق ومتابعة تشغيل هيكل الرقابة الداخلية وعلى المراجع الخارجي اجراء تقييم لهذا الهيكل للرقابة الداخلية وان يحدد مدى الثقة فيه إمكانية الاعتماد عليه في الحكم والتقييم على مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي يتم إعدادها .

ويجب ان يعكس نظام الرقابة الداخلية طبيعة أوجه النشاط المقلقة في المنشأة ويجب أن يكون اقتصاديا ويمكن الحصول على النتائج بأقل تكلفة ممكنة ويجب أن تكون طرق سهلاً ومفهوماً لدى القائمتن بتطبيقه(2) :

هنالك العديد من التطورات التي حدثت في مفهوم الرقابة الداخلية نتيجة للعديد من الأسباب لعل أهمها التطور الكبير في حجم المشروعات الاقتصادية وانفصال الملكية عن الإدارة والاهتمام بها لضمان تحقيق الاستقلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة كذلك أدى التوسع في استخدام الحاسبات الإلية إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية حيث خلق أنظمة التشغيل الالكتروني للبيانات بيئة قد تساعد على ارتكاب العديد من المخالفات وانتشار فيروسات الحاسبات وإمكانية سرقة المعلومات المحاسبية والمالية أو تغييرها دون ترك أثر مما يتطلب ضرورة ودود نظام جيد وفعال للرقابة الداخلية لهذا فان الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية يزيد من حالة التشغيل الالكتروني للبيانات عنه في حالة (التشغيل اليدوي) .⁽³⁾

1 د. عبد الوهاب نصر على ود. شحاتة السيد ، الرقابة الداخلية الحديثة في بيئة التكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال الواقع والمستقبل، الإسكندرية – (الدار الجامعية) ، 2005م-2006م ص 47

2 د. عبد الوهاب نصر الدين على ود. شحاتة السيد ، مرجع سابق ، ص 47 .

3 د. عبد الوهاب نصر الدين ود. شحاتة السيد ، مرجع سابق ، ص 53 .

تعريف الرقابة الداخلية :

أصل كلمة رقابة من الفعل رقب والاسم (رقيب) وتعنى الحافظ المنتظر والجمع رقباء . ولقد عرفت الرقابة بأنها تلك العملية إلى بمقتضاها يوثر المراقب ورئيس الوحدة التنظيمية على سلوك المرؤوسين بحيث يدفعهم إلى العمل على تحقيق أهداف معنية بأقل قدر من الموارد الاقتصادية وذلك من خلال حماية تلك الموارد وتحقيقه أفضل استخدام لها .⁽¹⁾ وعرفها البعض بأنها إجراءات بمقتضاها يتم التأكد من إن الأهداف المخططة والسياسات الموضوعية والإجراءات المتعلقة بها يتم تنفيذها وان نتائج التنفيذ في حدود المخطط له . كما عرفت بأنها مجموعة من عمليات التفتيش والفحص والمراجعة يقصد بها الوقوف على كل مشروع من المشروعات الاقتصادية العامة بعمل في الحدود التي تؤكد انه يحققه الطرف الذي أنشئ من اجله واقتراح الحلول المناسبة التي تقضى على الأسباب التي تعوق تنفيذ هذا الطرق وتحديد المسئول في حالة الخطأ والتلاعب وإحالاته إلى الجهة القضائية المختصة .

وقد استخدم بعض الكتاب ألفاظا أو كلمات معينة لتعريف الرقابة مثل القوة أو السلطة أو التأثير على سلوك الآخرين فهي أحيانا القدرة على تأثير فرد معين ومجموعة من الأفراد وتنظيم معين .

هذا التعريف عام يدخل في مضمونه القيادة والأشراف لابد من التعريف واضح دقيق وكذلك الرقابة هي نشاط ومجموعة من الأنشطة الهدف منها التأكيد من أن مستوى الأداء والطرق المتبعة لتنفيذ الخطط سيؤدي إلى تحقيق أهداف في التنظيم وذلك في ظل ظروف معينة⁽²⁾ .

1 محمد بن ابى بكر الرازى : رسائل فلسفية : بيروت - (دار الجيل) 1407هـ ص 162
2 د. اشرف عزيز - محاضرات فى التكليف الخرطوم 2005م ص 150 بتصريف

مما سبق يمكن القول أن الرقابة هي مجهود منظم تقوم به الجهة المسؤولة بشمل الملاحظة المستمرة للأداء وقياس النتائج الفعلية ومقارنتها بمعايير الموضوعة لتحديد الانحراف عن هذه المعايير (1).

كما عرفت الرقابة بأنها الإشراف والمراجعة من جانب سلطة أعلى للتعرف على كيفية سير العمل داخل المشروع والتأكد من أن الموارد وتستخدم وفقاً مما هو مخصص لها فالرقابة هي عملية متابعة دائمة ومستمرة تقدم بها الجهة الرقابية للتأكد من أن ما يجرى عليه العمل داخل الوحدة الاقتصادية أو الخدمة يتم وفقاً للخطط والسياسات الموضوعية (2).

فالرقابة استناداً إلى أهدافها هي عبارة عن مجموعة عمليات التفتيش والفحص والمراجعة يقصد الوقوف على كل مشروع من المشروعات الاقتصادية يعمل في الحدود التي تؤكد أنه يحقق الطرف الذي أنشئ من أجله الاقتراح الحلول المناسبة التي تقضى على الأسباب وإحالتها إلى السلطة المختصة (3).

يرى الباحث أن الرقابة بمعناه الشامل هي عملية المتابعة المستمرة للأداء وقياس النتائج الفعلية والتي تقوم بها السلطة المخصصة للمستويات الإدارية لأقل على مستوى الأفراد للتأكد والوقوف على أن بسير وفق مآتم الإعداد والتخطيط له لتحقيق الأهداف .

عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (A I C P A) الرقابة الداخلية بأنها خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المنشأة .

1 د. أشرف عزيز محاضرات في التكاليف ، (الخرطوم) ، مرجع سابق ص 55
2 د. عوض محمود الكفراوي ، الرقابة المالية المظرية والتطبيق الاسكندرية - (مؤسسة شباب الجامعة للطباعة النشر والتوزيع) 1989م- ص 40 بتصرف .
3 د. عوض محمود الكفراوي ، الرقابة المالية المظرية والتطبيق ، (الاسكندرية) ، المرجع السابق ص 24

والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان إدارة المنشأة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقيق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة .

ولقد تم تعرف الرقابة وفقا للاصدار بمعيار رقم 55 (SAS 55)⁽¹⁾.

فإنها السياسات والإجراءات التي يتم من خلالها تحقيق أهداف الشركة التي يجب أن يهتم بها مراجع الحسابات حتى يستطيع التحكم على مدى مقدرة الشركة محل المراجعة على تسجيل وتلخيص البيانات والإحداث المالية التي قامت بها الشركة محل المراجعة (2).

يستنتج الباحث من التعاريف السابقة أن مفهوم الرقابة الداخلية بأنها خطة تنظيمية ومحاسبية لتنظيم الإجراءات المتبعه داخل المشروع والتأكد من الدقة المحاسبية والاعتماد عليها وحماية الأصول .

كذلك اصدر مجمع المحاسبين القانونيين الامريكين في سنة 1996م تمشيا مع لجنة (OSO) بمعيار رقم 68 لتعريف الاتى للمراجعة الداخلية با نها عملية تتأثر بإدارة الشركة والعديد من الأطراف ويتم من خلال العملية والحصول على تأكد مناسب وليس تأكيد مطلق فيما يتعلق بالأهداف الثلاثة التالية⁽³⁾.

الهدف الأول : هو هدف الأعمال أو تحقيق فعالية وكفاءة العمليات وتحقيق الربحية من العمليات وحماية أصول وموارد الشركة .

الهدف الثاني :- هو تحقيق إمكانية الاعتماد على القوائم المالية .

1 تقرير رقم 55 لسنة 1988م اصدره مجمع المحاسبين القانونيين الامريكين اعتبارا من 1/1 1990م ولقد استبدل هذا التقرير مصطلح الرقابة الداخلية لهكل الرقابة

2 د. عبد الوهاب مرجع سابق، ص 67

3 تقرير رقم 55 لسنة 1988م مرجع سابق ص 77-78 بتصرف

الهدف الثالث :- هو ضمان الالتزام بالقوانين للإجراءات التنظيمية الخاضعة لها الشركة

هيكل الرقابة الداخلية :

يتكون هيكل الرقابة الداخلية من ثلاثة عناصر أساسية هي :-

أولاً : بيئة الرقابة الداخلية :-

يقصد ببيئة الرقابة الأثر المجمع لمجموعة من العوامل الخاصة بزيادة فعالية وأساسيات

ولإجراءات معنية في مجال الرقابة الداخلية ومن أهم هذه العوامل :-

الداخلية

1. فلسفة الإدارة وأسلوب العمل .

2. الهيكل التنظيمي للوحدة .

3. نظام عمل معاكس الإدارة ولجنة المراجعة

4. أساليب تحديد السلطة المسؤولة

5. أساليب الرقابة الإدارية بغرض مراقبة ومتابعة الإدارة بما في ذلك المراجعة

الداخلية .

6. أساليب إدارة الأفراد .

حيث تعكس البيئة الرقابية والوعي الرقابي للإدارة والأسلوب الذي تستخدمه في

مجال الرقابة وان بيئة الرقابة في أى شركة قابلة للتعبير والتطور بمرور الزمن من

وقت الآخر .

ثانياً:- النظام المحاسبي :- وهو يتكون من الطرق والاساليب والسجلات المستخدمة

بهدف تحديد وتحليل وتجميع وتصنيف وتسجيل التقرير من مبادلات وعمليات

المنشأة وضمان وجود معادلة عن الأصول والالتزامات وحتى يكون هذا النظام فعالاً وقوياً يجب أن يتضمن الآتي :

تحديد وتسجيل كل العمليات والمبادلات

شرح العمليات شرحاً مفصلاً بما يساعد على تصنيفها وتصنيفاً الأغراض أعداد التقارير المالية .

قياس قيمة المبادلات بما يسمع بتسجيلها وبإظهارها في القوائم المالية بقيمتها النقدية السليمة .

تحديد الفترة الزمنية التي تحدث فيها المبادلات .

الإفصاح السليم عند العمليات في القوائم المالية

ويتوقف شكل النظام المحاسبي على طبيعة نشاط المنشأة وعلى بيئة الرقابة وعلى مراجع الحسابات والقيام بدراسة وفهم النظام المحاسبي بصورة سليمة وصحيحة .

ثالثاً:- إجراءات الرقابة : وهى عبارة عن السياسات والإجراءات التي تعتمد عليها الإدارة بجانب بيئة الرقابة والنظام المحاسبي في الوصول إلى تحقيق أهداف المنشأة وهي تصنف إلى مجموعات تتمثل في الآتي :- (1)

1- تحديد السلطات والمسؤوليات

2- فهم المهام والواجبات .

3- تصميم واستخدام مستندات وسجلات للمساعدة وعلى التسجيل الصحيح

للمعاملات والأحداث

4- إجراءات حماية الأصول والسجلات .

5- فحص وتقييم المبالغ المسجلة .

¹ عبد الوهاب نصر و د. شحادة السيد شحادة ، مرجع سابق ، ص 68-70 .

وهذه الإجراءات تتمثل في الفصل الكافي بين الوظائف مثل وظيفة اعتماد العملية والتصريح بكل التسجيل في الدفاتر وصاحب العهد والأمانات وكذلك وجود إجراءات رقابية لحماية الأصول بالإضافة إلى إجراءات مطابقة بين الأرصدة الدفترية للأرصدة الفعلية للأصول مع توفر الكفاءة والأمانة في العاملين .

ولقد عرفت إجراءات الرقابة بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات التي وضعها والتي يقوم مراجع الحسابات بدراستها والحصول على فهم كافي عنها وذلك لتقييم خطر رقابة اقل من المد الأقصى له (100%) حيث انه يكون نهاك حاجة لدراسة مثل هذه السياسات وفي حالة خطر رقابة يصل إلى 100% حيث أن المراجع في هذه الحالة سوف يعتمد بشكل كبير على الاختبارات الجوهرية ⁽¹⁾ ومن جانبنا نرى إن الرقابة هي مجموعة الإجراءات والنظم للمحافظة على الأصول والتي توضع لمراقبة سير الأداء والعمل لتحقيق الأهداف وفق ما خطط له.

تطور مفهوم الرقابة في العصر الحديث :

شهدت الفترة من 1850 وحتى 1905 نمو اقتصادي كبير في شتى أنحاء العالم وخاصة في المملكة المتحدة وذلك بعد انبلاج الثورة الصناعية مما أدى إلى ظهور شركات المساهمة الكبيرة وثم الانفصال النهائي بين الملكية (أصحاب المشروع) والإدارة (

وفي عام 1950 وبعد ظهور الشركات الكبيرة انفصلت الإدارة العليا عن الوسطى هن التنفيذية نتيجة النمو المستمر في حجم المنشآت وظهرت الحاجة لتوفير وسائل رقابية داخل التنظيم نتيجة إحساس الإدارة العليا بالمخاطر تجاه سلوك الإدارات الدنيا لذلك سارعت المستويات الإدارية لتوفير مجموعة من الأساليب والوسائل الرقابية التي تمكن من تحقيق اصطلاح الرقابة الداخلية .

¹ د. عبد الفتاح الصحن و أحمد النور ، المراقبة ومراجعة الحسابات الأسكندرية ، (مؤسسة الشباب الجامعية) ، 2007م ، ص 111-112 بتصرف .

ولقد تطورت الوحدات الاقتصادية وتمت في حجمها وتعدد عملياتها ولقد واكب هذا التطور تطور في أساليب الرقابة الداخلية باعتبار إن ذلك اسر حتمي تتطلبه الإدارة العلمية ألدائه لتوفير الحماية للأصول والأموال ولتحقيق الكفاية الإنتاجية والتوصل إلى الأهداف الأساسية للمنشأة .

عموما يمكن القول بان هناك عدة عوامل ساعدت على تطور الرقابة الداخلية يذكر منها الآتي :

أساليب الرقابة الداخلية : -

تتمثل أساليب الرقابة الداخلية في الآتي :- (1)

1- الرقابة الشخصية :

عرفت النشاط الاقتصادي في عهده الأول على صور المشاريع الفرعية ونمت بحيث أصبحت ملكيتها في يد عدد قليل من الأشخاص تقع على عاتقهم عمليات الإدارة التنفيذية بصورة مباشرة بالإضافة للرقابة المباشرة على المساعدين واقتصرت الرقابة على الدور الذي يقوم به الملاك لأنهم على علم بكل تفاصيل العمل .

2- الرقابة المحاسبية :

الرقابة الداخلية المحاسبية تعني الخطة التنظيمية للمشروع والتي تتعلق بالإجراءات والطرق التي تتصل بصفة بالمحافظة على أصول المشروع والإحتفاظ بالسجلات المالية وإمكانية الاعتماد عليها وفي العادة فإن الرقابة المحاسبية تشمل طرق تحديد المسؤولية لإعتماد تقييم العمل والإحتفاظ بالسجلات والتقارير المالية والإحتفاظ بالأصول نفسها والرقابة المادية على الأصول والمراجعة الداخلية (2) ، تهدف الرقابة المحاسبية الي التحقق من أن كل عمليات المنشأة قد تم تنفيذها وفقاً لنظام تفويض السلطة الملائم

1 محمد عثمان البطمة - المراقبة الداخلية في نظم الحسابات الآلية - (الرياض دار) 1985 ص 35 .

2 عبد الفتاح الصحن ، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملاً ، مرجع سابق ، ص 127 .

والمعتمد من الإدارة ، وإن كل علميات المنشأة قد تم تسجيلها في دفاتر المنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً وبالتالى التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية ⁽¹⁾ وتتمثل الرقابة المحاسبية في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية ومطابقة للأصول المدرجة بـدفاتر الشركة مع الأصول الموجودة بالفعل بأقسام الشركة المختلفة ومخازنها ⁽²⁾ وأيضاً تتضمن الرقابة المحاسبية خطة التنظيم وكافة الطرق والإجراءات التي تهتم بشكل أساس وترتبط مباشرةً بحماية الأصول ومدى إمكانية الإعتماد على السجلات المالية ، وهي تتضمن النظم والفصل بين الواجبات المتعلقة بإمساك الدفاتر وتلك التي تهتم بالتشغيل ، أو الإحتفاظ بالأصول والفصل بين الواجبات المتعلقة بإمساك الدفاتر وإعداد التقارير المحاسبية تلك التي تهتم بالتشغيل أو الإحتفاظ بالأصول ، وتحقيق الرقابة المادية على الأصول وبالمراجعة الداخلية . ⁽³⁾

تشمل الرقابة المحاسبية مجموعة من الأساليب الرقابية وطرق ولإجراءات تستخدم داخل الوحدة بغرض رفع الكفاءة وأداء الخدمة والعمل على تحقيق الأهداف الأساسية التي ترغب فيها الإدارة ⁽⁴⁾ .

عندما اتسع النشاط الاقتصادي وكبر حجم المنشآت استدعى ظهور استخدام أساليب جديدة فى شكل محاسبي يقوم بشكل رئيسي على إتباع إجراءات ووسائل للمحافظة على النقدية والعمل على دقة البيانات المحاسبية وقامت المحاسبة بتطوير أساليبها وأدواتها وأصبحت المحاسبة تعتمد على الوسائل التالية :-

¹ د. عبدالوهاب نصر ، د. شحادة السيد شحادة ، مرجع سابق ، ص 59 .

² حسن حسين أبو زيد ، دراسات في المراجعة ، القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1995م ، ص 161 .

³ مصطفى كامل متولي ، دروس في المراجعة ، مرجع سابق ، ص 192 .

⁴ الحاج أحمد آدم ، الرقابة الداخلية في الرقابة على الاداء المالي (الخرطوم : جامعة النيلين ، 2007م) ، ص 24

- (أ) إتباع طريقة القيد المزدوج فى قيد العمليات الحسابية .
- (ب) استخدام موازين المراجعة دورياً وإجراء المطابقات بين الحسابات .
- (ج) إتباع نظام الجرد للنقدية والمخزون ومطابقة الرصيد الدفترى مع الرصيد الفعلي .
- (د) اعتماد العمليات وإجراء قيود التسويات وتصحيح الأخطاء .
- (هـ) ظهور نظام المراجعة الداخلية والتوسع فى إخضاع كافة المشروع له .
- (و) إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي .
- (ز) تزويد الإدارة بكافة مستوياتها بما تتطلبه من بيانات مالية محاسبية لتحقيق الرقابة بصفة دورية .

يلاحظ الباحث مما سبق أن الرقابة المحاسبية هي خطة تنظيمية لها طرق وإجراءات تهدف لحماية الأصول والتأكد من سلامة السجلات والبيانات حتى تمكن متخذي القرارات الإعتماد عليها .

3- المراجعة الخارجية :

ظهرت أهميتها نتيجة للثروة الصناعية وانفصال الإدارة عن الملكية وظهور شركات المساهمة وموقت السلطات للإدارة وأصبح الملاك فى حاجة ماسة لمزيد من المراقبة على مجلس الإدارة عن طريق طرف ثالث معاين فنى متخصص ويتمتع بقدر كافى من الاستقلالية .

وعزز ذلك قانون الشركات البريطانية سنة 1862م الذى نص بين واردة على ضرورة مراجعة الشركات المساهمة من قبل مراجعي الحسابات .

وظهرت المراجعة الخارجية الكاملة على جميع العمليات وكانت سائدة فى أول بدء العهد بالمراجعة حيث كانت المشروعات صغيرة فى حجمها وعملياتها قليلة ونتيجة للتطور الذى حدث فى مجال التجارب الصناعية وما صاحبها من كثرة المشروعات واتساع

حجمها تطورت المراجعة الى طريق الاختيار وساعد على إتباع هذا الاتجاه اهتمام المشروعات لتحقيق نظام دقيق للمراجعة الداخلية .

ويرى الباحث أن المراجعة الخارجية ضرورية لأي منشأة لتدقيق العمل ومراجعة المستندات والدورات المستندية لدى أي منشأة .

4- الرقابة اللائحية : -

تطلب الأمر ظهور وسيلة جديدة للرقابة الداخلية تساعد جميع الوسائل السابقة وترفع من الكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بصفة عامة .

واللوائح عبارة عن قواعد عامة للعمل بمقتضاها يتم رفع تفاصيل العمل الاجرائى لضمان تنفيذ العمل فى سهولة ويسر فى إطار قوى من الرقابة والضبط الداخلي يودى تلقائياً للكشف عن أى خطأ يقع فى إنشاء تنفيذ العمل .

ويجب ان يمتد معنى الرقابة الداخلية بحيث يتجاوز معنى وضع اللوائح إلى معنى يتعرض للتفاصيل والإجراءات الدقيقة مثل تحديد الاختصاصات والمسؤوليات والواجبات لكل القائمين بالعمل وتحديد المستندات التي يلزم استخدامها وتفاصيل محتوياتها والأهداف التي تحقيقها والسجلات والى تسجل فيها جميع البيانات .

5- الرقابة الإدارية : -

تحتوي على الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من إجراءات ومقاييس تتعلق بتفويض سلطة اعتماد العمليات والتي تعتبر من مسؤوليات الإدارة نحو تحقيق أهداف المؤسسة وكذلك البداية في وضع الرقابة المحاسبية على العمليات ⁽¹⁾ وقد حدد معهد المحاسبين الأمريكي أن مفهوم الرقابة الإدارية تتضمن خطة التنظيم وكافة الطرق والإجراءات التي تهتم أساساً بالكفاية الإنتاجية ، وتشجيع الالتزام بالسياسيات الادارية المرسومة وعادة ما

¹ ستيف 9 . موسكوف ، مارك يمكن ، نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات (الرياض : دار المريخ للنشر ،

2002م) ، ص 288 .

ترتبط فقط وبشكل غير مباشر بالسجلات المالية وهي تمثل بشكل عام بعض أنواع الرقابات مثل التحليلات الاحصائية ، ودراسات الوقت والحركة ، وتقارير الانجاز برنامج تدريب العاملين ، ورقابة الجودة (1).

تتمثل الرقابة الداخلية الإدارية في الخطة التنظيمية وكافة الطرق والإجراءات المطبقة في المشروع بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية ، ولتحقيق هذا الهدف توجد أساليب متعددة من أهمها الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وأساليب الرقابة على الجودة والتحليل الإحصائي والإقتصادي وتقارير الأداء وبرامج التدريب من عاملين . ونظراً لعدم ارتباط أساليب الرقابة الإدارية بصورة مماثلة بالسجلات المحاسبية وهي لا تخضع عادة لتقييم المراجعين الا اذا وجد المراجع أن بعض أساليب الرقابة الادارية لها تأثير على سلامة السجلات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها (2)، كمثال للرقابة الداخلية ذات الطبيعة الادارية . التعليمات الكتابية لإدارة الأفراد والتي تضع بمقتضاها المستويات المحددة التي تراعي عند اختيار العمال الجدد بالرغم من أهمية ذلك لنجاح المشروع الا أن هذه التعليمات لاتهم المراجع بصورة مباشرة عند تكوين رأي مهني للتقارير المالية ومثال آخر للرقابة الداخلية الادارية طلب مدير المبيعات بتقارير دورية من وكلاء البيع المتجولين يظهر في التقارير عدد الزيارات اليومية أو الإسبوعية لكل عميل وهذا النوع من الرقابة يعتبر مهماً في المحافظة على كفاية البيع الا أنه ليس له أهمية للمراجع بصورة مباشرة عند مراجعته للتقارير

¹ حسن حسين أبو زيد ، دراسات في المراجعة ، (القاهرة : دار الثقافة العربية) ، 1995م ، ص 161 .

² عبد الفتاح الصحن ، مبادئ المحاسبة عملاً ، 1993 م ، مرجع سابق ، ص 126 .

المالية⁽¹⁾ ، وخلاصة القول أن الرقابة الادارية تهدف الي تحقيق أكبر دخل من الكفاية الانتاجية الممكنة وضمان تنفيذ السياسات الادارية حسب الخطة المرسومة⁽²⁾ .

يرى الباحث أن الرقابة الإدارية خطة منظمة لها طرق وإجراءات متعلقة بالكفاءة الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية الصادرة من إدارة المشروع ويستطيع الباحث تعريف الرقابة الإدارية بأنها خطة تنظيمية وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تختص بالكفاءة التشغيلية والإدارية والالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة .

¹ عبد الفتاح الصحن ، مبادئ المحاسبة عملاً ، 1993 م ، مرجع سابق ، ص 126 .

² د. مصطفى كامل متولي ، مرجع سابق ، دروس في المراجعة ، ص 191 .

المبحث الثاني

أهداف و مقومات وخصائص نظام الرقابة الداخلية

■ تتمثل أهداف الرقابة الداخلية في الاتى :-

حماية أصول المشروع من السرقة والاحتيال
يقصد بها الوقاية من الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة في معالجة العمليات وذلك يقصد
أخفا وغش و اختلاس أو نتيجة في تطبيقه المبادئ المحاسبية .
التأكد من دقة البيانات المحاسبية .

في الواقع أن كل من إدارة المشروع والأطراف الخارجية تعتمد على البيانات المحاسبية
إلى حد كبير وهنا يبرز دور الرقابة الداخلية من التأكد من دقة العمليات المالية التي
حدثت فى المنشأة مثل ان تكون البيانات تفصيليه ومبوبة طبقا لمراكز المسؤولية ومثل
هذه التفصيلات غير مطلوبة من قبل الأطراف الخارجية .

الارتقاء بالكفاءة المالية

احد أهداف إدارة المشروع هو العمل على تجنب نواحي الإشراف فى استخدام الموارد
المتاحة للمشروع ويتحقق هذا من خلال نظام رقابي داخلي فعال .
تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية .
إن الرقابة الداخلية قد تساعد إدارة المشروع فى تحقيق هدفها بالتزام سياستها وقراراتها
من قبل المستخدمين في المشروع .

مقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية السليمة:

1. الخطة التنظيمية (هيكل تنظيمي إدارى)

يعنى الهيكل التنظيمي توزيع السلطات والمسؤوليات على الوظائف بالمستويات الإدارية المختلفة ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المشروع وحجمه ولا بد من أن تراعى فيه البساطة والمرونة لمقابلة أى تطورات مستقبلية . (1)

وتلجا الإدارة إلى استخدام عدد من الوسائل في توضيح حدود المسؤوليات والاختصاصات لكل وظيفة وتحديد مسؤولية كل فرد في التنظيم عن أعماله ومن هذه الوسائل الخرائط التنظيمية والرسوم البيانية وغيرها . (2)

2. **نظام محاسبي سليم :** وحتى يكون النظام المحاسبي قادر على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية فانه يجب أن يتميز بالسهولة والملائمة لظروف الوحدة الاقتصادية واحتياجاتها ويجب أن يتضمن الإجراءات الرقابية المناسبة الكفيلة بتحقيق أهداف المنشأة . وأهم مقومات النظام المحاسبي : توفير نظام مستندي سليم يشمل مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع ،الدليل المحاسبي يجب أن يراعى في تصميمه تيسير أعداد القوائم المالية بأقل جهد تكلفة ممكنه ،يجب أن يتضمن النظام المحاسبي على طرق وإجراءات وأساليب فنيه للتحقيق من صحة العمليات وجديتها وضمان دقة التسجيل والتبويب وتلخيص العرض للنتائج والمعلومات المالية مثل استخدام نظرية القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة ومذكرات التسوية مع البنك واستخدام موازين التدقيق الدورية والفرعية . (3) ، وهناك إجراءات وقائية تهدف لتوفير الحماية الكافية للأصول وصياغتها ضد اخطار السرقة والاختلاس والضياع مثل:

¹ د. منصور حامد ، أساسيات المراجعة، (القاهرة ، مطبعة مركز التعليم المفتوح، 1989م) ، ص 115 .

² د. مصطفى عيسى خضير ، أصول المراجع (الأزهر ، دار المعارف بمصر ، 1963م) ، ص 159 .

³ محمد أبو العلا الطحان و د . محمد هشام الحمدي ، أساسيات المراجعة (القاهرة : مطبعة مركز التعليم المفتوح ، 1998م) ، ص 112 .

1- **التامين:** ويشمل التامين لدى شركات التامين على أصول وممتلكات المنشأة

وكذلك على بعض الموظفين الذين يرتبط عملهم ببعض الأصول مثل مناديب

المبيعات وأمناء الصندوق وأمناء المخازن ضد خيانة الأمانة

2- **الجرد :** ويقصد بذلك نظام الجرد المستمر والمفاجئ ويمثل هذا الجرد طريقة

للكشف عن التصرفات الغير سليمة والأصول والنقدية .

3- **اختيار الأفراد :-** عند القيام باختيار الموظفين يتطلب الأمر تفصيل دقيق

للووظائف والواجبات والمسؤوليات الخاصة بكل وظيفة وطبقا لهيكل التوظيف وما

يتطلبه من مؤهلات يتم الترشيح لتشغيل الوظيفة .

يجب أن يتم التحقق من صلاحية الموظفين للوظائف التي يشغلونها حسب كفاءتهم

ومؤهلاتهم ويجب ملاحظة نقاط الضعف والقصور في أداء الأعمال والعمل على تلافي

ذلك من خلال النوعية التثقيف والدورات التدريبية للعاملين ، كما يجب أن يكون هناك

نظام للحوافز والمكافآت التشجيعية وإتاحة الفرص الكافية للموظفين في التقديم والترقي

في المنشأة .

4- **رقابة الأداء :-**

يجب على الإدارة ملاحظة ضرورة الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة وفي

حالة وجود انحراف عن ذلك يجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه وتتم

عملية الرقابة والاداء بطريقة مباشرة مثل مسئولية الإشراف أو بطريقة غير مباشرة

كاستعمال أدوات الرقابة المختلفة مثل الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية.

العناصر الأساسية لنظام الرقابة الداخلية :-

1- **بيئة الرقابة :-** تعتبر أساس نظام الرقابة الداخلية لأنها تساعد في عملية

الانضباط وبناء النظام

وأشار المعيار الأمريكي (S A S 78) إلى أن بيئة الرقابة تمثل الأساس للرقابة الداخلية فى المنشأة وتؤثر على الوعي الرقابى لمنسوبيها وهى الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية بتزويد الانضباط والإطار العام لذلك وهناك عدة عوامل لبيئة الرقابة وردت فى المعيار الأمريكى (S A S 78) .

(أ) الأمانة والقيم الأخلاقية .

(ب) الالتزام بالكفاءة .

(ج) اشتراك مجلس الإدارة ولجنة المراجعة فى المسؤولية .

(د) فلسفة الإدارة وطريقة قيامها بعملها .

(هـ) الهيكل التنظيمي

(و) توزيع سلطة المسؤولية .

(ز) السياسات والممارسات الخاصة بالموارد البشرية .

أما المعيار البريطانى (S A S 300) والمعيار الدولى (S A S 400) فقد أشار إلى إن بيئة الرقابة تمثل فى موقف ووعى وتصرفات مجلس الإدارة وإدارة المنشأة نحو أهمية الرقابة الداخلية وتتضمن نمط الإدارة وثقافة المنشأة و القيم المشتركة بين منسوبيها وهى تمثل الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية .

أما بالنسبة لعوامل بيئة الرقابة فقد اتفق المعياران مع المعيار الأمريكى فى كل العوامل السابقة وأضافه إليها وظيفة المراجعة الداخلية .

2- تحديد وتقييم المخاطر :-

وهى تستلزم تحليلها وتقديرها من قبل الإدارة وليس من قبل المراجع الداخلى لأنها ملازمة لتحقيق الأهداف الموضوعة من قبل .

أشار المعيار الأمريكي (S A S 78) إلى إن تقدير المخاطر لإغراض التقارير المالية يعنى تحديد وتحليل وإدارة المنشأة للمخاطر المختلفة بإعداد قوائم مالية عادلة ومعدة حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً أن تقدير المنشأة لمخاطر القوائم المالية شبيه باهتمام المراجع الخارجي بالمخاطر الملازمة (inherent Risk)المخاطر الرقابية (Control Risk) وقد تنشأ المخاطر وتتغير بتغير الظروف
مثل :

- (أ) التغيرات في بيئة الأعمال
- (ب) التغير في الموظفين
- (ج) أنظمة معلومات جديدة أو معدلة .
- (د) النمو السريع
- (هـ) إدخال تقنيات جديدة
- (و) إنشاء خطوط إنتاج جديدة أو إضافة أنشطة جديدة
- (ز) إعادة هيكلة المنشأة
- (ح) التجارة الخارجية
- (ط) إصدارات محاسبية جديدة من هيئات معنية .

للمراجع الخارجي وإدارة المنشأة اهتمام مشترك يتمثل في علاقة المخاطر المتعلقة بتأكيدات محددة في القوائم المالية فيما يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص وإشهار البيانات المالية أن هدف الإدارة في هذه الناحية هو تحديد المخاطر ولكن هدف المراجع هو تقييم احتمال وجود أخطاء مهمة وتحريفات في القوائم المالية إلى الحد الذي تستطيع الإدارة معه أن تقوم بالتحديد المعقول للمخاطر ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة لتقليلها سيكون التقييم المشترك للمراجع الخارجي للمخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية

على درجة اقل في بعض الأحيان ربما تقرر الإدارة قبول المخاطر بدون وضع إجراءات رقابية لاعتبارات التكلفة أو اعتبارات أخرى .

ويجب أن يعطى تقدير المخاطر بواسطة الإدارة اعتبار خاصا للمخاطر التي يمكن أن تنجم عن الظروف المتغيرة مثل الأنواع الجديدة من الأعمال والمعاملات التي تتطلب إجراءات محاسبية جديدة وتغيرات النظم الناتجة عن تقنيات جديدة النمو السريع للمنشأة والتغيرات في الموظفين وذوى العلاقة تبويب البيانات وإعداد التقارير .

3- الأنشطة الرقابية :-

وهى الإجراءات والسياسات الرقابية للتأكد من أن تعليمات الإدارة يتم تنفيذها وهى تساعد على التأكد من أن التصرفات الضرورية يتم اتخاذها لمقابلة المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة الأنشطة الرقابية لها أهداف عديدة ويتم تطبيقها عند مستويات تنظيمية ووظيفية متعددة والأنشطة الرقابية المتعلقة بعملية المراجعة هي التي تتعلق بما يلى :-

(أ) فحص أداء المنشأة

(ب) معالجة المعلومات

(ج) الفصل بين المسئوليات

(د) نظام المعلومات والاتصالات :-

وهو الذي يقوم بتقديم الدعم لكل مكونات نظام الرقابة الأخرى من خلال تقديم المعلومات وتحديد مسئولية رقابة الاتصالات للموظفين من خلال توفير فهم للأدوار والمسئوليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية ويتكون نظام المعلومات المتعلقة وأهداف التقارير المالية بما في ذلك النظام المحاسبي من الطرق المحاسبية والسجلات إلى

أنشئت لتسجيل ومعالجة وتلخيص التقرير عن عمليات المنشأة والأحداث والظروف ولضمان مسئولية المحاسبة عن الأصول والخصوم وحقوق الملاك .
وتؤثر جودة المعلومات المحاسبية التي يولدها النظام على قدرة الإدارة في اتخاذ قرارات ملائمة للرقابة على أنشطة المنشأة ولإعداد تقارير مالية موثوق بها.
(هـ) مراقبة الأنشطة الرقابية والإشراف والتوجيه :-

وتتمثل في التنبيه والإشراف الخارجي من قبل الإدارة لنظام الرقابة من خلال مراقبة تنفيذ وتطبيق اللوائح والسياسات المتعارف عليها من قبل الموظفين وفي كثير من المنشآت يقوم المراجع الداخلي أو أفراد يقومون بنفس الوظيفة بالمساهمة في مراقبة الأداء داخل المنشأة .

شكل رقم 2/2/1 / يوضح المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية السليمة (1)

الرقابة الداخلية

الرقابة الإدارية	الرقابة المحاسبية	الضبط الداخلي
الأهداف رفع الكفاءة الإنتاجية للمنشأة وضمان الالتزام بالسياسات الإدارية	الأهداف توفير الدقة في البيانات وتحديد درجة الاعتماد عليها	الأهداف حماية الأصول من السرقة الاختلاس وسوء الاستخدام

¹ د. احمد سلطان و د.محمود عمر أصول المراقبة والرقابة الداخلية ، 1989 ص 134 .

الأدوات	الأدوات	الأدوات
1. الميزانيات التقديرية 2. التكاليف المعيارية 3. التقارير 4. برامج التدريب 5. الحوافز 6. تطبيقية 7. نظام محاسبة المسؤولين	1. نظام محاسب سليم 2. نظام حسابات المراقبة والمطابقة الدورية 3. الحدود المستمرة 4. مذكرات تسوية البنوك 5. اعتماد قيود المراجعة الشهرية	1. فصل الاختصاصات وتحديد المسؤوليات 2. دليل الإجراءات واللوائح 3. التغير الدوري للعاملين 4. قيام الموظف بإجازته 5. التأمين على الأصول والعاملين المحتفظين بها 5. الرقابة المزدوجة 6. الجرد المفاجئ 7. الرقابة الحدية 8. مراقبة الصادر والوارد

المصدر : د . احمد سلطان و د. محمود عمر ، أصول المراقبة والرقابة الداخلية،

1989 ، ص 134 .

يلاحظ على الشكل أعلاه بأنه شكل توضيحي للتعريف أكثر بنظام الرقابة الداخلية حيث هو نظام شامل يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية والمخطط وا لطرق والمقاييس للأدوات المتناسقة التي تتبناها المنشأة بهدف حماية أصولها من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام وتوفير الدقة المحاسبية وتحديد درجة الاعتماد على البيانات ورفع الكفاءة الإنتاجية للمنشأة وتشجيع الالتزام بما يقضى به السياسات والإدارية المرسومة خصائص الرقابة الداخلية :

يجب أن يتوفر لنظام الرقابة الداخلية عدد من الخصائص التي ينفرد بها بما يعطي المشروع تأكيداً معقولاً من أن عناصر الرقابة الداخلية وتوفير هذه الخصائص يساعد

المراجع عند تقييمه للرقابة الداخلية فيستطيع أن يحمي علي سلامتها وبالتالي يتخذ قراره بتوسيع أو تطبيق اختباره ولعل ابرز هذه الخصائص الأساسية تتضمن:⁽¹⁾

وضوح خطة تنظيمية تكفل سير العمل وانتظامه وذلك بتقسيم العمل وتحديد الاختصاصات وبمستويات الوظيفة لأنه عادة يقوم بأداء الوظائف المختلفة بالمؤسسة عددا كبيرا من العاملين وحتى يمكن تحقيق رقابة فاعلة علي كل هذه الوظائف يجب أن يساءل كل شاغل وظيفة عن مجمعة محدودة من الأصول أو الخصوم أو العمليات ،ويمكن تحقيق هذه المسألة من تخصيص مسؤوليات محددة لإفراد معينة .

تحديد الاختصاصات والمسؤوليات :

يجب علي المنشأة تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين العاملين ويتطلب ذلك⁽²⁾

تقييم العمل ويقصد بتنظيم العمل هذا المجال وجود أشخاص مسئولين عن المحافظة علي ممتلكات وعمليات المشروع وأشخاص لإعداد وتسجيل هذه الممتلكات والعمليات بمعنى القاعدة المهمة في فصل السجل عن الأصل حتي لا يحدث أي اختلاس أو تلاعب في أصول وممتلكات المنشأة وكمثال لذلك لو ترك مسؤولية الحفاظ علي المخزون السلعي وتسجيله في سجلات المخازن لموظف واحد معناه أن هذا الشخص يكون في مركز يستطيع فيه تغطية أي عجز في مفردة من مفردات المواد بالمخزون فإنه يستطيع أن يغطي هذا العجز بإذن صرف يقيده في سجل المخازن حتي يتفق الجرد الفعلي مع الرصيد الدفترى، و أما إذا عهد لشخصان من خارج المخازن التسجيل في سجل المخازن فإن أي النقص فعلي يمكن من اكتشافه ، فالتقييم في العمل في هذه الحالة يمكن من اكتشاف أي اختلاف بين الجرد الفعلي والرصيد الدفترى

1 دوليم توماس .امرسون هنكي ،المراجعة بين النظرية والتطبيق تعريب د .احمد حامد حجاج ،ود كمال الدين سعيد ، (الرياض دار المريخ للنشر 1989 ص376)

2 د.عبد الفتاح الصحن ،مبادي وأسس المراجعة الأسكندرية ،(موسسة شباب الجامعة) 1993 ص127

،أما تحديد المسؤولية يعني : أن كل عنصر في المشروع يعلم نطاق عمله الذي يقوم به وأنه مسئول عن عمله فقط وعنه يسأل فإن لم يكن للرقابة الداخلية أي مفعول إذا كان المسئول عن الخطأ يستطيع أن يتخلص منه ويلغيه علي غيره .

كفاءة الموظفين : لابد من وجود هيئة من العاملين علي المستوي الكفاءة وسيتحقق ذلك من خلال (1)

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية علي صحة كفاءة العاملين بالمؤسسة والذين تقع علي مسؤولية تنفيذه ، فبالرغم من وضوح خطوط السلطة والمسؤولية وصحة توزيع الوظائف طبقا لنظام الرقابة الداخلية .

إلا أن هذا النظام قد لا ينجح في تحقيق أهدافه نظرا لعدم كفاءة أو أمانة العاملين في المؤسسة في تأدية المسؤوليات الموكلة لهم .

كما يكون نظام الرقابة الداخلية جيدا وفعالا بفضل الموظفين المؤهلين والأمناء ، حتي لو لم يتضمن النظام تحديدا مفصلا لمواصفات سلطات ومسؤوليات الوظائف .

بناء علي ذلك يجب إن تتبع المؤسسة سياسة سليمة في تعيين موظفين جدد أو ترقية موظفيها من العاملين أخذه في الاعتبار متطلبات الوظيفة من مؤهلات ، حتي يحقق المراجع من ملائمة مؤهلات الموظفين يجب عليه فحص وتقييم سياسات المؤسسة في توظيف وترقية العاملين بها ، مع تقييم كفاءة هؤلاء الذين يشتغلون وظائف رئيسية لدي أقسام الحسابات . كما يجب بجانب توفير المؤهلات الكافية لدي موظف المؤسسة ، يجب التأمين علي المسئولين عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة .

يعتبر هذا الأسلوب وسيلة وقائية ضد الغش أو التلاعب ، كما يمكن من خلاله أن تستعويض المؤسسة قيمة الخسائر الناتجة عن أي غش أو تلاعب من جانب موظف

1 (وليم توماس مرجع سابق ص379_380)

المؤسسة ، فغالبا ماتؤمن المؤسسة مثلا أمناء الصندوق والصرفين ضد خيانة الأمانة من جهة أخرى ليس من الضروري التأمين علي موظف قسم الحسابات ضد خيانة الأمانة نظرا لعدم حيازتهم لأس أصول المؤسسة .

سلامة السجلات وإجراءات التصديق علي العمليات: ومن خصائص نظام الرقابة الداخلية الجيد سلامة السجلات وإجراءات التصديق علي العمليات ويكون علي النحو التالي :

يتم الحصول علي المعلومات عن الانجازات المحققة والتي تستخدم لحاسبة المسؤولين بالشركة في السجلات والدفاتر المحاسبية ، وذلك بفضل أن تنتظم هذه المعلومات طبقا لخطوط السلطة والمسؤولين وغالبا ماتستخدم اصطلاح (محاسبة المسؤولين) للإشارة الي نظام الإثبات بالسجلات وإعداد التقارير المالية التي توضح مدي النجاح في تحقيق المسؤوليات فمثلا تعكس الموارد المتاحة لهم كما تستخدم الموازنات التقديرية كوسيلة للرقابة علي أداء أقسام وفروع الشركة المختلفة وقيام مدي تحقيق للأهداف الموضوع .

كما تعتبر إجراءات التعديل واعتماد العمليات ذات أهمية في تقسيم مسئولية تنفيذ خطوات عملية ما علي الفرد ، كما تساهم هذه الإجراءات في التقريب بين الحكم الشخصي لهؤلاء الأفراد متخذي القرارات ، فمثلا ضرورة الحصول علي تصديق مسبق قد يقلل احتمال اتخاذ قرار سيئ أو التخلص من الأصل ، كما يجب أن ينص في دليل الإجراءات بشكل واضح علي المسؤوليات المرتبطة بإجراءات التصديق والاعتماد كما يجب استخدام مستندات ملائمة تحمل توقيع من سلطة التصديق والاعتماد في تنفيذ العمليات .⁽¹⁾

1 ليم توماس مرجع سابق ص381

حماية الأصول والسجلات : من خصائص نظام الرقابة الداخلية الفعال أيضا حماية الأصول والسجلات ويتم ذلك مرفقا :

ويجب أن تتوفر لدى المؤسسة الإمكانيات اللازمة لحماية ورقابة الأصول والسجلات من التلغ أو الفساد أو الضياع ، فمثلا بالنسبة للأصول يجب تخزين الأصول بطريقه مرئية حتى يسهل الوصول إليها وكذلك حمايتها من الضياع أو سوء الاستخدام أما بالنسبة للسجلات يجب أن تحتفظ في أماكن من شأنها أن تقلل من احتمال تعديلات ومعنوياتها أو إصابتها بالتلف (1) .

6. متابعه الالتزام بنظام الرقابة الداخلية

تعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص لأنه لن تحقق الخصائص السابقة عرضها أي منافع إذا لم يلتزم العاملون بالمؤسسة بإتباع تعليمات ومبادئ نظام الرقابة الداخلية ولذلك خصصت المؤسسات على وضع وتنفيذ إجراءات يمكن من خلالها التحقق من مدى التزام موظفيها بتعليمات مواصفات نظام الرقابة الداخلية وفي المؤسسات الصغيرة تقوم بأداء هذه الوظائف مدير أو مالك المؤسسة نفسه أما في المؤسسات الكبيرة يمكن التحقق من هذه الالتزامات بتطبيق النظم من خلال قيام الأفراد غير المسؤولين عن الإثبات والسجلات أو حيازة الأصول بمقارنه سجلات المحاسبة عن الأصول مع الأصول الموجودة فعلا على فترات مختلفة أو إجراء اللازم حيث يمكن اكتشاف أي اختلافات بين الارصده وغيرها غالبا ما تلجا المؤسسات الكبيرة الحجم في سبيل تحقيقه متابعه الالتزام بنظام الرقابة الداخلية بشكل فعال لاى النشاء أداره مستقلة للمراقبة الداخلية.

1 د/ عبد الفتاح الصحن مرجع سابق ص 132

يستنتج الباحث مما سبق إن نجاح فعاليه نظام الرقابة الداخلية يتوقف على مدى توفر المعلومات المذكورة والتي تعتبر مهمة تحقق نظام سليم يعمل بكفاءة ويحقق الفعالية المطلوبة .

الفصل الثاني المعلومات المحاسبية

تعدى المحاسبة بمثابة نظام للمعلومات قرضها الاساسى توفير بيانات ومعلومات مالية مناسبة لمستخدمي القوائم المالية ، كما أنها تعتبر المنهج العلمي للقياس الكمي والنقدي

لجميع المعاملات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالمنشآت وما يترتب عليها من نفقات وإيرادات وأصول والتزامات وذلك بهدف تحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة ، وتحديد المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية والذي يظهر في شكل قوائم وتقارير محاسبية وبالتالي تكون القوائم والتقارير المستند الأول الذي تتناوله الإدارة للفحص والرقابة عليه حتى تكون مفيدة لمستخدميها داخل المنشأة (الإدارة) أو خارجها (الدائنون، المستثمرون - الحكومة) .

تعتبر المحاسبة أداة لتتبع المنشأة في المستقبل بالإضافة لدورها كنظام له قواعد ومبادئ تحكمه ، ولكي تحقق الفائدة من استخدام النظام المحاسبي لابد ان تتوفر في مخرجات (القوائم والتقارير المحاسبية) درجة عالية من المصادقية وتوفر الخصائص النوعية للمعلومات .

ولاشك إن إدارة المنشأة هي المستخدم الأول لمخرجات هذا النظام ، تتولى اهتمامها بالقوائم والتقارير المحاسبية للفحص والتحليل والرقابة عليها وللاستفادة منها في وضع خطط واتخاذ القرارات الرشيدة ولذلك أصبح من الضروري ان تتمتع هذه المخرجات بدرجة عالية من الجودة لكي تفي باحتياجات مستخدميها وعليه سوف نعرض هذا الفصل من خلال المباحث التالية .

المبحث الاول

مفهوم وأهداف المعلومات المحاسبية

مفهوم البيانات و المعلومات :

البيانات هي عبارة عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها ، بمعنى أنها لو تركت علي حالها فلن تضيف شي إلي معرفة مستخدميها بما يؤثر علي سلوكهم في

اتخاذ القرار لذلك تتضمن البيانات أي مجموعة الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع الأحداث معينة داخل النظام ، أو نتيجة لتعامل النظام مع الأطراف الأخرى خارج النظام (البيئة)

وتستخدم البيانات بصورة معينة أو يتم وضعها في سياق أو ترتيب معين وهو ما يسمى بعمليات تشغيل البيانات للحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها، فمثلا الرقم الممثل للإيرادات من المبيعات يعتبر (بيان) ويعبر عن حقيقة وقوع عمليات البيع خلال الفترة الحالية . هذا البيان بمفرده

لا يعتبر مفيد لمتخذ القرار ، أما إذا تم مقارنته (تشغيل بيانات) برقم مبيعات الفترة السابقة يعطي معلومة مفيدة تشير إلى اتجاه المبيعات بالزيادة أو النقص عن الفترة السابقة ، أيضا مقابلة الإيرادات من المبيعات مع المنصرفات الفترة يعطي معلومة مفيدة خاصة بنتيجة نشاط الفترة من ربح أو خسارة .⁽¹⁾

تعريف المعلومات: إن المعلومات عبارة عن بيانات تم إدخالها في نظام للمعلومات وبعد تشغيل النظام تم الوصول للمعلومات.⁽²⁾

المعلومات هي بيانات تمت معالجتها أي مجموعة بيانات تم ترتيبها بشكل معين، وأصبحت معدة للاستخدام بواسطة شخص معين في غرض معين وفي وقت محدد.⁽³⁾

المعلومات هي عبارة البيانات المصوغه بطريقة هادفة لتكون أساسا لاتخاذ القرار .⁽⁴⁾

1 د. محمد الصبان وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات – (الأسكندرية الدار الجامعية)، 1998م ص25

² د. الهادي آدم ، نظرية المحاسبة ، ط2 (الخرطوم ، جي تاون ، 2003م) ، ص 63 .

3 د محمد مطر - التفاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، عمان – الأردن دار وائل للنشر ، 2004 ، ص23 (

4 (د فاضل العقابي 'أسس دراسة الجذور بالاقتصاد والنظم والمعلومات ، مجلة أخبار النقود الصناعية ' العدد 391 الإمارات، 2003، ص10)

ويري الباحث أن التعريفات أعلاه اتفقت في أن المعلومات ما هي إلا بيانات تمت معالجتها للحصول علي معلومات وتتم المعالجة علي حسب المعلومة المطلوبة لكي تساعد في عملية اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها.

تعد المعلومات من الموارد الأساسية التي يعتمد عليها للوصول إلي أهداف محددة، وقد عرفت المعلومات بأشكال متعددة منها:-

إن المعلومات هي بيانات تمت معالجتها، أي مجموعة بيانات تم ترتيبها بشكل معين وأصبحت معدة للاستخدام بواسطة شخص معين في غرض معين وفي وقت محدد.⁽¹⁾ عرفت أيضا بأن المعلومات عبارة عن بيانات تم إدخالها في نظام المعلومات وبعد تشغيل النظام يمكن الوصول إلي معلومات.⁽²⁾ عرفت بأن المعلومات هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معني كامل يمكن استخدامه في العمليات المالية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.⁽³⁾

ورد تعريف لها بأن المعلومات تعتبر قوة يمكن استخدامها كأداة تحكم للتأثير علي سلوكيات الأفراد في المجتمع، والمعلومات تزود مستقبلها بتصور عقلي عن فرد معين أو مجموعة أشياء أو الأنشطة أو الأهداف.⁽⁴⁾

عرفت أيضا بأنها: باستخدام لفظ المعلومة للدلالة علي بيانات تم تجهيزها أو تحويلها لكي تصبح ذات منفعة تعرض لمن يحتاج إليها.⁽⁵⁾ عرفت أيضا: بأنها بيانات تم تحويلها إلي معلومات وذلك بتشغيلها، أن المعلومات هي المعرفة التي لها معني و مفيدة لتحقيق الأهداف.⁽¹⁾

1 (د محمد مطر، التأصيل النظري في الممارسات المهنية، (عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص23

2 د الهادي ادم، نظرية المحاسبة ط2، (الخرطوم جي تاون) 2003م ص3

3 (د عبد الرازق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية والحاسوبية (عمان - دار الثقافة للنشر والتوزيع) 1998م ، ص15

4 د مصطفى نجم البشاري ، المحاسبة المتوسطة - (الخرطوم - سلسلة الكتاب الجامعي) 2004م ، ص20

5 د عبد الرازق محمد قاسم محمد سمير الصبان وآخرون - المحاسبة المتوسطة ، الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة لنظام المعلومات ، (القاهرة الدار الجامعية) ،

2003-2004م ، ص1

عرفت أيضا : بأنها عبارة عن مجموعة النظم سواء كانت رسمية أو غير رسمية والتي تقدم للإدارة معلومات تتعلق بالماضي أو الحاضر والمستقبل سواء كانت في صورة شفوية أو صورة مكتوبة وهذه المعلومات تتعلق بالعمليات الداخلية للمنظمة وأيضا بالبيئة المحيطة ، ويتم استخدام هذه المعلومات بواسطة متخذي القرارات في المنظمة لترشيد عملية اتخاذ القرار عن طريق إتاحة المعلومات في الوقت والمكان وبالصورة المناسبة لمتخذي القرارات .⁽²⁾

وبناء علي التعريفات السابقة يري الباحث أن المعلومات هي مجموعة البيانات التي تمت معالجتها في نظام المعلومات ليكون الناتج هو معلومات في أشكالها المختلفة مثل الشكل الكمي والوصفي وبالتالي أصبحت ذات تأثير علي عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية وغيرها .

مفهوم المعلومات المحاسبية :- (Accounting Information Concept)
يعد علم المحاسبة من أهم فروع المعرفة الإنسانية الذي يهتم بتوليد وإنتاج بيانات ومعلومات ذات خصائص اقتصادية وقد عرفت المعلومات المحاسبية بأنها:

هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول علي مؤشرات ذات معني ، وتستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل ، وبتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلي التوصيل فيها من جهة ' ومدي اختصارها علي شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى ولكي تكون ذات منفعة لمتخذي القرار.⁽³⁾

المعلومات المحاسبية تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والتي تتميز بالملائمة الموثوقية الدقة .⁽⁴⁾

1 د . سناء علي القباني ، نظم المعلومات المحاسبية ، القاهرة - الدار الجامعية ، 2002 م - 2003 م ، ص9

2 د خيري علي الحريري ، ا.د .محمد علي شبيب ، نظم المعلومات المحاسبية ، (القاهرة : بدون دار نشر)، 1993 م ، ص2

3 احمد حلمي وآخرون ، (نظم المعلومات المحاسبية ، مدخل تطبيقي معاصر ، (عمان) ، دار المناهج للنشر ، 2003 م ، ص 8

4 محمد يوسف صناوي، نظم المعلومات المحاسبية ، (عمان) ، دار وائل للنشر ، 2001 م ، ص20

وبناء علي مدخل نظرية المحاسبة ينظر إلي المعلومات المحاسبية باعتبارها سلعة اقتصادية لها تكلفة ومنفعة وعائد بخلاف ما كان متعارف عليها.⁽¹⁾

ويري الباحث بأن المعلومات هي المعرفة التي لها معني وتفيد الفرد الذي تقدم إليه في تحقيق الأهداف وبالتالي فإن المعلومات قيمة سوي لدي الوحدة الاقتصادية أو لدي الأفراد المستخدمين لها وهذا ضروري حتى يتم اتخاذ قرار سليم ولتحقيق الأهداف المرغوبة .

اتفق الباحث مع هؤلاء الكتاب في أن المعلومات المحاسبية هي نتائج عملية معالجه معالجه محاسبية ،وانه يجب أن تكون ذات منفعة لتنفيذ القرار ومن هنا يستخلص الباحث أن المعلومات المحاسبية هي الخصائص الناتجة من الانشطه الاقتصادية للوحدات والتي تعرض في شكل تقارير وقوائم ماليه ودوريه تتناسب مع اتخاذ القرارات الرشيدة .

أهمية المعلومات المحاسبية :- تتمثل أهمية المعلومات المحاسبية في الاتي :-

1/تمثل المعلومات المحاسبية جزء أساسيا من المعلومات المحاسبية التي تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية في شتى مجالات أقسام المنشأة.

2/ تساعد المعلومات المحاسبية المستثمرين في اختيار أفضل وسيله تمويل وذلك عن طريقه الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية المختلفة.

3/ نستخدم المعلومات المحاسبية لتقيم المخاطر.

4/توافر المعلومات المحاسبية يودي إلي تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرار مما يساعد على اتخاذ القرار الرشيد الذي يحقق المنفعة.

• مفهوم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر الهيئات والمجامع المهنية :-

1 محمد مطر ، مرجع سابق ،ص63

أولت الهيئات العلمية اهتماما خاصا بهذه القضية فقد اعتبرت الجمعية الأمريكية (ASA) الملائمة معيارا من معايير المحاسبة يحتل المركز الأول بين المعايير الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية.⁽¹⁾

إن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) فقد أوضح أن ملائمة المعلومات المحاسبية يقصد بها قدرة المعلومات علي إحداث اختلاف في القرار من خلال مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية علي إعداد التنبؤات أو تصحيح التدفقات ، أما مجلس معايير المحاسبة الدولية فيؤكد علي أنه لكي يمكن الاستفادة من المعلومات يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات ويكون للمعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر علي القرارات الاقتصادية لمستخدميها عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والمالية والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح عمليات التقييم السابق التي قام بها .⁽²⁾

عندما تتم الاختبارات المحاسبية بواسطة أفراد أو جهات وضع المعايير فلذلك يجب إن تتم هذه الاختبارات علي أساس منفعة تلك المعلومات لعملية اتخاذ القرار ، وهذا البيان يحدد الصفات أو السمات التي تجعل المعلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرار ، كما أنه يضع المصطلحات ومجموعة من التعريفات لتوفير فهم أكبر للسمات ويلخص SFAC2 السمات النوعية للمعلومات المحاسبية والتي منها.⁽³⁾

1. مدي المنفعة لاتخاذ القرار .

2. الموثوقية .

3. القدرة علي التحقق .

1 د عبد الحي مرعي و د. إسماعيل جمعة المعلومات المحاسبية ،بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، (القاهرة: الدار الجامعية)، 1998 م، ص 7

2 د احمد حلمي وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر ، (عمان ،دار المناهل للنشر) 2003 م ص8

3: محمد يوسف حنفاوي ، نظم المعلومات المحاسبية - عمان : دار وائل للنشر)، 2001 ، ص25

كما وضع لها بعض القيود لتلك السمات وهي: -

■ **القيد الأول:** أن الأهمية النسبية للمعلومات والعلاقة بين التكلفة والمنفعة لهذه المعلومات.

■ **القيد الثاني:** أن تكون جوهرية ويرفع التقرير عنها إذا كانت كافية ليكون لها تأثير على متخذ القرار .

حيث من الصعب تقييم منفعة المعلومات المحاسبية ومن الصعب تحديد ما إذا كان عبء تكلفة الإفصاح و منافع هذا الإفصاح توزع توزيعاً عادلاً. (1)

يري الباحث أن التنظيمات المهنية ركزت على خاصية الملائمة في المعلومات ومدي فائدتها في اتخاذ القرار ، حيث أن الملائمة وحدها لا تكفي كجودة خاصة للمعلومات إذ تعمل جناً إلي جنب مع بقية الخواص الخاصة بالمعلومة حتى تصل المعلومة إلي مستخدميها في الوقت المناسب والملائمة المناسبة للمشكلة التي سيتم اتخاذ القرار بشأنها وبالدقة المطلوبة ، حيث الإسهاب الأكثر من اللازم يبعد عن المعني المطلوب والاختصار الأكثر ربما يبعد عن الفهم المطلوب .

تعريف المحاسبة وطبيعة وبيئة المحاسبة المالية: -

يمكن القول بصفة مبدئية أن المحاسبة وسيلة منظمة للحساب ، بمعنى أنها حساب يقوم علي نظام القواعد والأصول المنطقية ويتم قي إطار مجموعة من المبادئ والمفاهيم المستقرة ويتبع في شأنه سلسلة من الإجراءات المنتظمة بقية تحقيق أهداف معروفة ومحددة ، هذا الحساب المنظم في ظل إطار الأصول والمبادئ والإجراءات التي تحكمه وتحدد طريقة متميزة لإجرائه ينصب علي الأحداث والوقائع والمعاملات التي تؤثر في

1 د مصطفى نجم البشاري وآخرون - الملخص في المحاسبة الإدارية ، والإدارة المالية - والمحاسبة المتقدمة - الخرطوم - دار جامعة إفريقيا (د عبد الحي مرعي ، أ . د .

محمد عباس بدوي ، أصول المحاسبة المالية ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر 2003 م ص ص 708

ثراء الإنسان ورفاهيته المادية والمعنوية بالزيادة أو بالنقص أو التي تؤدي إلي ثبات ذلك الثراء وتلك الرفاهية.⁽¹⁾

يعتبر النظام المحاسبي الذي انبثق من الوسيلة المنظمة للحساب وما طرا عليها من تطورات علي مر العصور أهم نظام لتوفير المعلومات الاقتصادية اللازمة لاتخاذ قرارات اقتصادية هامة سوي كانت خاصة أو عامة في العصر الحديث ، وأصبحت المعلومات المحاسبية هي كونها ذات طبيعة اقتصادية .

يعتبر النموذج الذي يقوم عليه النظام المحاسبي بصدد القياس متكامل الأركان وذلك من حيث الهدف والموضوع والأساليب والأسس والإجراءات وكيفية التعبير عن النتائج ، فالهدف من القياس المحاسبي هو توفير المعلومات الاقتصادية عن موضوع القياس الذي هو الندرة التي تقع في حيازة وحدة اقتصادية معينة وما يصيبها من تغيرات خلال فترة زمنية معينة نتيجة مزاوله أوجه النشاط الاقتصادي .

لقد تواردت تعريفات متعددة لعلم المحاسبة وفقا للهدف الذي يريد الباحثون إبرازه وفيما يلي بعض منها: -

المحاسبة علم يتناول إجراءات ومفاهيم وتصميم وسائل وإجراءات وتسجيل وتبويب العمليات المالية في المشروع ، ويهدف ذلك إلي تسهيل مهمة المحاسبة في قياس الأعمال ، ومد الإدارة بالبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات التخطيطية والتشغيلية ومتابعة تنفيذها .

قدمت جمعية المحاسبة الأمريكية تعريف للمحاسبة علي أنها تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأى مستتير واتخاذ القرارات اللازمة.

1 العالمية للطباعة والنشر ، 2003 ، ص1

وأخذت نفس الاتجاه جمعية المحاسبين الأمريكيين عام 1970 م حيث نصت علي أن المحاسبة هي توفير معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية وأن هذه المعلومات هي أساس معلومات مالية يجب أن تكون ذات فائدة عند اتخاذ القرار.⁽¹⁾

في عام 1941 قدمت جمعية المحاسبين الأمريكيين تعريف للمحاسبة علي أنها فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية وتفسير الناتج التي تفصح عنها هذه العمليات والأحداث.

كما تم تعريفها بأنها عملية تتضمن الحصر والتجميع والتشغيل والتقرير والتحليل لبيانات مفيدة (ذات منفعة) ومن ثم فإن النظام المحاسبي ليس له منفعة ذاتية ولكن المنفعة تتبع من توفير النظام لمعلومات تلبي احتياجات عدد ذوي الاهتمام بأنشطة الوحدة الاقتصادية سوي كانت هذه الاحتياجات شخصية أو تنظيمية تتعلق بالوحدة الاقتصادية ككل ، كما أنها احد مجالات المعرفة التي تتميز بأنها نشاط خدمي بجانب أنها ذات طبيعة وصفية وتحليلية وأخيرا أنها نظام للمعلومات ، فهي كنشاط خدمي تمد الأطراف المعنية بالمعلومات المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات بصدد استغلال أو توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة في المشروعات الاقتصادية وغير الاقتصادية والمحاسبة كأحد المجالات الوصفية التحليلية في تحديد وتعيين الكم الهائل من الأحداث المالية والعمليات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للوحدة .⁽²⁾

يري الباحث أن المحاسبة هي حساب يقوم علي مجموعة من الأصول والقواعد والمبادئ والمفاهيم المتعلقة بمشروع معين من خلالها يتم إعداد التقارير المالية والقوائم المالية

1 د. السيد عبد المقصود ديبان ، د تامر نور الدين عبد اللطيف ، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ، (القاهرة : الدار الجامعية)، 2004

ص15،

² د. محمد سمير الصائي ، دراسات في المحاسبة المالية (القاهرة : الدار الجامعية ، 2004-2005م)

التي تصف المركز المالي ونتائج الأعمال في المشروع لكي تستخدم هذه التقارير في اتخاذ القرارات .

• قيمة المعلومات المحاسبية : -

إن تقييم دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار بتصرف إلى مخرجاته من المعلومات المحاسبية والتي هي من جانب آخر تمثل المبررات الاقتصادية لوجوده كنظام فرعي في نظام المعلومات الإداري ، ومن ثم فإن التحديد الدقيق لهذا الدور يرتبط بشكل مباشر وأساس بعملية التحديد والقياس لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي وخصائصها المميزة لها ولتحقيق الموضوعية في عملية تحديد لابد من الإشارة إلى اعتبارات عديدة تقيد قياس أثر المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار والتي يمكن إيجازها بما يأتي : - (1)

(أن جانبا كبيرا من أهمية المعلومات في اتخاذ القرار يرتبط بشكل مباشر (سواء من حيث الكم والنوع) بطبيعة القرار المتخذ فيما إذا أن فاصلا أو قاطعا أو تسلسليا أو تكامليا إذ إن لكل نوع من الأنواع أعلاه سمات وخصائص تميزه عن الآخر ويرتبط بتحقيق غايات وأهداف مختلفة.

أن سلوك متخذ القرار والأساليب التي يستخدمها في عملية اتخاذ القرار تحتل جانبا آخر من الأهمية في تحديد أثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار ولعل هذا يفسر سبب اتجاه الدراسات المحاسبية في السنوات الأخيرة إلى أن تنحو منحى سلوكيا بغرض .

تحديد حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية هو ما يعرف بمنهج اتخاذ القرارات في بناء نظرية المحاسبة المعاصرة .

¹ (July1977p p.642 _ 644,Savich Richards.The useofa Acconting Information Making. **The Accounting Review**)

إن تعدد بيئة الأعمال وازدياد عامل المنافسة وتعدد الأسواق المنتج أدى إلي أن يزداد طلب متخذ القرار علي نوع خاص من المعلومات ذات المصادر غير الرسمية مما أثر وبشكل كبير في أهمية ومكانة المعلومات الرسمية (ومنها المعلومات المحاسبية) .

أن نموذج القرار المستخدم فيما إذا كان خطيا ووصفيا وعدد المتغيرات الداخلة في بناء النموذج ذات اثر كبير في مدي ملائمة المعلومات المحاسبية لعملية اتخاذ القرار ومجال التأثير يأتي من حيث أن لكل نموذج صيغة خاصة به .

أن القياس الكمي لأثر استخدام الكمبيوتر في عملية اتخاذ القرار من الصعوبة إجراءه بمكان إلا أنه قد يستدل علي أهمية الحدث والحكم الشخصي وإمكانية استخدام المتغيرات الكمية في عملية اتخاذ القرار .

وتبعا للعوامل الخمسة السابقة فإن قدرا كبيرا من أهمية معلومات أي نظام ترتبط بعملية اتخاذ القرار التي غالبا ما تتطوي علي جوانب سلوكيه تجعل من الصعوبة بمكان تحقيق مسألة القياس الكمي ولذلك فإن تقييم المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات .

• أهداف توفير المعلومات المحاسبية:-

من المتعارف عليه أن أداء الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها محكوم بسلسلة مستمرة من المعاملات التي تعد الأساس في تدفق البيانات لأغراض إعداد التقارير المالية ولعل أهم ما يميز المعلومات التي تحويها هذه التقارير هو كونها أداة مساعدة للإدارة بكافة مستوياتها لصياغة الاستنتاجات واتخاذ القرارات . إن إدارات الأعمال وبغض النظر عن طبيعة نشاط أعمالها تستخدم المعلومات المحاسبية لأهداف أساسية هي :-

أولاً:- أهداف قياس الأداء

ثانياً:- أهداف التخطيط

وقد يذهب الكتاب إلي استعراض أثر من هدف إلا أنها في الحقيقة تجزئة للأهداف أعلاه، هذا فيما يتعلق بالأهداف الداخلية للمعلومة المحاسبية ومجالات استخدامها المحدودة والمعروفة والتي غالبا ما تنصرف إلي مجالات نظام المحاسبة الإدارية، أما بالنسبة لأهداف المعلومة المحاسبية لا مستوي خارج نطاق الوحدة الاقتصادية فيمكن القول إن تقرير لجنة تروبولد المنبثقة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي عام 1971م شكل طفرة نوعية في عملية الإيضاح والتفعيل والشمول لأهداف المعلومة المحاسبية الخارجية .

إذ صنف الأهداف علي ستة مستويات تحت كل مستوي تتدرج مجموعة أهداف وعلي الرغم من ردود الفعل السلبية فيما بعد علي هذا التقرير من حيث إغفاله للأهداف المسئولة عن تحقيق البعد الاجتماعي للمحاسبة بشكل فعال .⁽¹⁾

1 د عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة - (الكويت) - ذات السلاسل ، 1990م ، ص168

المبحث الثاني
خصائص المعلومات المحاسبية
تنقسم خصائص المعلومات المحاسبية إلى :-

1. خصائص نوعية.

2. خصائص وصفية.

أولاً : الخصائص النوعية: هي المواصفات التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون صالحة لاتخاذ القرارات الرشيدة وقد قسمت إلى :-

الخصائص الأساسية – الخصائص الثانوية.

1 :- الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية :-

أ - : الملائمة:- relevance

يقصد بالملائمة أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة علي التأثير في القرار ، فإذا لم يكن للمعلومات المحاسبية أي تأثير علي قرار معين ،فإنها تكون غير ملائمة .⁽¹⁾

1 د محمد محمود عبد ربه ،طريقك إلى البورصة -مخاطر الاعتماد علي البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية - (الإسكندرية-الدار

الجامعية)2000،ص ص 137 139

بمعني أنه لكي تكون المعلومات ملائمة تتمثل في قيمتها بالتنبؤ وقيمتها في تقييم الأحداث الماضية.⁽¹⁾

إن معني الملائمة هو أن تتلاءم المعلومات المحاسبية مع الغرض الذي أعدت من أجله. ويمكن الحكم علي مدي ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات علي سلوك مستخدميها.

فالمعلومات الملائمة هي التي تؤثر علي سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات .
فمثلا المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار لشراء سيارة فرنسية لن تكون ملائمة إذا كان المطلوب شراء سيارة يابانية .⁽²⁾

ب - : المصدقية: - reliability

تنتم المعلومات المحاسبية بالمصدقية يقدر خلوها من الخطأ والتميز وعرضها بصورة صادقة، للمصدقية خصائص تؤكد توفرها وهي القابلية للتحقق ، الصدق في العرض الحيادية.

2- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

■ القابلية للمقارنة :- Comparabili

يقصد بالقابلية المقارنة وقدره المستخدمين علي مقارنه القوائم المالية للمشروع في فترات مختلفة وبالتالي إمكانية مقارنتها بالقوائم المالية للمشروعات أخرى مماثلة خلال نفس الفترات إلي مقارنتين أولى أفقيه وثانية راسية.⁽³⁾

■ الاتساق :- Consistency

1 د محمد صبان - د إسماعيل جمعة، الأسس العامة في القياس والإفصاح المحاسبي - (القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر)، 1995، ص 80

2 د محمد صبان - مرجع سابق، ص 26

3 روناد وجيري وريجانت ، تقريـب احمد محمد حجاج المحاسبية المتوسطة ، (الرياض : دار المريخ للنشر) 1420هـ ص:7

يقصد به الثبات والانتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى داخل الوحدة الاقتصادية وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن ويحول دون ظهور تغيرات تنتج عن تغير الأساليب والقواعد المحاسبية⁽¹⁾

■ **الوقتية :** تعني تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة بطبيعة الحال لن تكون المعلومات المقدمة لمتخذي القرارات أي قيمه أو تأثير على سلوكه مهما كانت درجة أهميتها وحيويتها لهذا القرار إذا كانت متأخر، فمثلا المعلومات الملائمة جدا عن أي شئ لن يكون مفيدا إذا تمت عملية الشراء فعلا.

■ **السهولة والوضوح:-** يمكن إن تكون المعلومات واضحة ومضمونه لمستخدميها فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تغيرات رياضية ومعادلات غير معروفة ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يقيّمها فالمعلومات غير المضمونة لن تكون لها أي قيمه حتى ولو كانت ملائمة وتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار، فمثلا المعلومات عن السيارات باستخدام المصطلحات الفنية لأجزاء السيارة ونوع الصلب المستخدم في جسم السيارة لن تكون مفهومة للمستهلك العادي .

■ **الصحة والدقة :-** يقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون حقيقية عن الشئ الذي تعبر عنه ودقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء إنتاج وتجميع والتقرير عن هذه المعلومات فمثلا في حالة التقرير عن قيمة المبيعات لكل منفذ من منافذ التوزيع ، يجب أولا أن تكون المعلومات (صحيحة) بمعنى أن تكون قد حدثت بالفعل عمليات بيع بالقدر الذي تم التقرير عنه كما يجب أن تكون المعلومات (دقيقة)

1 د/ محمد عبد ربه - مرجع سابق ص/140

بمعني أن تكون خالية من أي أخطاء في العمليات الحسابية أو وضع مبيعات منفذ توزيع معين أمام منفذ توزيع آخر ، فالمعلومات غير الصحيحة وغير الدقيقة ستعطي نتائج عكسية ، أي ستكون معلومات ضارة غير مفيدة حتى ولو كانت ملائمة ودقيقة ومفهومة لمستخدميها .

■ **الشمول :-** بمعني أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار ، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعني أن لا يضطر مستخدميها إلي بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل علي المعلومات المطلوبة . فمثلا قد لا يتضمن التقرير المقدم لمدير المبيعات عن الرقم الإجمالي لمبيعات الأسبوع رقم المبيعات الخاص بمنفذ أو أكثر من منافذ التوزيع مما يتضرره للسؤال عن بيع هذه المنافذ التي لم تظهر في التقرير نفسه وفي بعض الحالات يتضمن التقرير أرقام المبيعات لكل منافذ التوزيع ولكن غير مصنفة وغير مجتمعة في رقم إجمالي واحد مما يضطر مدير المبيعات إلي تصنيفها ثم يجمع الأرقام للحصول علي المعلومة المطلوبة ولا شك إن المعلومات غير الكاملة من حيث المضمون ومن حيث التشغيل ستؤثر سلبا علي مدي استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات .

■ **القبول :-** بمعني أن تقدم المعلومات في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل ، يمكن أن تكون المعلومات في شكل جداول ولحصائيات أو رسوم بيانية وما إلي ذلك ، أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة فلا تكون مختصرة بأكثر من اللازم مما قد يؤدي إلي سرعة ملل

المستخدم وبالتالي عدم دقة قدرته علي التركيز للحصول علي المعلومة المطلوبة.
(1)

ويري الباحث مما سبق أنه لابد من وفر الخصائص السابقة ذكرها حتى يكون المستخرج من عمليات تشغيل البيانات معلومات مفيدة ،وبتوفر هذه الخصائص في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تصبح هذه المخرجات بالفعل معلومات تمثل معرفة عن شئ لم يكن معلوما من قبل إلا أن هذا في واقع الحال يعكس صعوبة توافر هذه الخصائص مجتمعة وهذا قد يزيد من تكلفة الحصول علي المعلومات .

الشكل 1/1/1 / التالي يعكس الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية وقد قسمت إلي خصائص أساسية وثنائية وهذه الخصائص التي تم عرضها توضح أن المعلومات تم إعدادها بناء علي أهميتها والموازنة مابين تكلفتها ومنفعتها بالإضافة إلي أنها تقدم إلي متخذ قرار له القدرة علي فهمها .

شكل رقم 1/1/1

الخصائص النوعية للمعلومات

متخذ القرار

أهمية المعلومات والعلاقة بين تكلفة المعلومات ومنفعتها

المنفعة لإغراض اتخاذ القرار

للمعلومات

الأساسية

الخصائص

إمكانية الاعتماد عليها

1- محمد الصبان وآخرون مرجع سابق ص 26، 28

الخصائص الثانوية للمعلومات

أن تكون ملائمة

المساعدة على التنبؤ المستقبلي	توقع التنبؤ المستقبلي	التوقيت المناسب
--	-----------------------------	--------------------

عرض المعلومات بأمانة	عدم التمييز	القابلية للتحقق
----------------------------	----------------	--------------------

المصدر .: (د محمد الصبان وآخرون مرجع سابق ص26، 28)

ثانيا : -الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية Qualitative/Characteristics

لتوفير المعلومات المالية المناسبة المفيدة للقرارات الإدارية والاستثمارية '

يتطلب الأمر ضرورة استقرار الرأي علي الطرق المحاسبية الواجب إتباعها، وكمية

ونوعية هذه المعلومات ، وطريقة عرضها وتصنيفها بالقوائم المالية.

ويبين الشكل رقم 2/1/1 التالي الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية .

الشكل رقم 1/2/1/1
الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية

خصائص متخذي القرارات
Characters of Decision Markg

مستخدمي المعلومات

الأهمية النسبية Materiality	المنافع وتقوم التكلفة cost /Benefit
--------------------------------	--

القيود

المقدرة على الفهم understadabilty

المعيار السائد

إمكانية الاعتماد عليها Reliability		الملائمة Relevance
---------------------------------------	--	-----------------------

عناصر الخصائص الأساسية

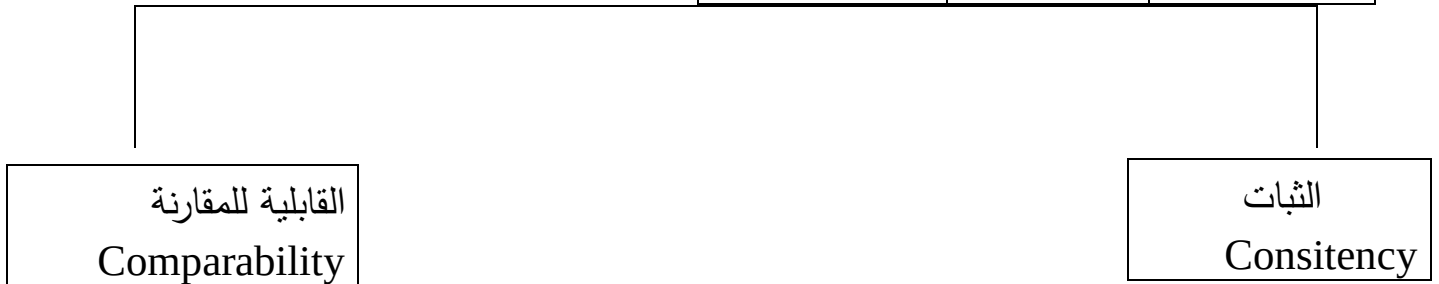
الوقتية Time liness	التقييم Feadbackvalue	المساعدة على التنبؤ Predi
---------------------------	--------------------------	------------------------------------

cative value		
-----------------	--	--

Predictive value

القبالية للتحقيق Verifiability	عدم التميز Neutrality	الأمانة في التقرير Fathfulness

الخصائص الثانوية



جه:

المصدر :رونالد كيسو وجيري ويجانت المحاسبة المتوسطة ، الرياض : دار المريخ للنشر ، 1420هـ ، ص 27 .

1. نوعية القرارات التي يتخذونها
 2. المنهج المتبع في اتخاذ القرارات
 3. الخبرات العلمية المتوفرة لديهم
 4. مقدرتهم في الحصول علي المعلومات اللازمة
 5. مقدرتهم في استخدام المعلومات المتوفرة لهم في اتخاذ القرارات
- وحتى تكون المعلومات ذات فائدة نافعة لابد من توافر حلقة اتصال بين هذه المعلومات وبين متخذي القرارات وذلك عن طريق المعلومات المناسبة الممكنة فهمها (understand debility) لهم ويمكن التعبير عن هذه الحلقة بما يسمى بنوعية المعلومات (Quality of information) التي تسمح لمستخدمي المعلومات من التحقق من أهميتها كعامل أساسي لاتخاذ القرارات. فمثلا توافر معلومات علي درجة

عالية من الأهمية لمتخذي قرارات ليس لديهم القدرة علي تفهم ضرورة هذه المعلومات
(1)

ويري الباحث أن المعلومات المحاسبية ما هي إلا بيانات تمت معالجتها (تشغيلها) في نظام المعلومات وكان الناتج عملية المعالجة هو المعلومات وهذا ينطبق تماما علي المعلومات المحاسبية والتي ما هي إلا بيانات عن المشتريات والمنصرفات والمبيعات والإيرادات التي تم تسجيلها في دفتر النقدية ومن ثم ترحيلها إلي دفتر الأستاذ ثم أخذ الأرصدة ونقلها لميزان المراجعة وبعد ذلك إعداد الحسابات الختامية التي يمكن لن تحدد لنا صافي نتيجة العام من مجمل ربح أو خسارة في حساب المتاجرة أ صافي ربح أو خسارة في حساب الأرباح والخسائر كما تعكس قيمة الأصول والخصوم في الميزانية العمومية وعند مقارنة هذه النتائج مع نتائج السنوات السابقة يمكن أن تحصل علي معلومة وهي إما أن المنشأة في حالة نمو مستمر وذلك ينعكس بزيادة الإرباح وقيم الأصول أو أن المنشأة في حالة انخفاض في رأس المال وفي قيم الأصول .
هنالك قيمة بين قيمة المعلومة وتكلفتها ، فإذا قلت تكلفة الحصول علي المعلومة عن الفائدة المتحصلة من هذه المعلومة تكون هذه المعلومة ذات قيمة والعكس ، هذا مع الأخذ في الاعتبار وأن يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب .
كما يري الباحث أنه من الصعوبة بمكان توافر هذه الخصائص التي أشار إليها بعض الكتاب ، وهذا قد يؤدي إلي زيادة التكلفة للحصول علي المعلومة فإنه ينبغي أن تحدد خصائص المعلومة علي حسب الغرض من هذه المعلومة فإنه إذا قمنا بأخذ هذه الخصائص مجتمعة قد نكون ساوينا بين المعلومة التي يكون الغرض منها شراء آليات ومعدات ثقيلة للمنشأة والمعلومة التي يكون الغرض منها شراء أدوات مكتبية للمنشأة .

1 دونالد كيسو ، مرجع سابق، ص42-43

الفصل الثالث الدراسة الميدانية

يوضح الباحث في هذا الفصل المنهج الاحصائي المتبع وكذلك إجراءات البحث من حيث وصف العينة والاداءة المستخدمة المتمثلة بالاستبانة وبيان الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة ومن ثم حساب معامل ثبات وصدق إجابات المبحوثين على اداءة الدراسة وصولاً إلى تحليل البيانات والتحقق من فرضيات الدراسة ومن ثم تحقيق اهداف الدراسة .

ينقسم هذا الفصل الى مبحثين .

المبحث الأول : نبذة عن عينة الدراسة

المبحث الثاني : تحليل البيانات وإختبار الفرضيات .

المبحث الأول

نبذة عن المشروع القومي للدواجن

تم إنشاء المشروع القومي للدواجن والذي كان يعرف بمشروع إنتاج الكتاكيت عام 1985 وذلك بأشراف منظمة الأغذية والزراعة العالمية ' مولت دولة قطر الشقيقة المكون الأجنبي الذي تم به شراء الآليات والمعدات وتولت حكومة السودان تمويل المكون المحلي وتم تنفيذ المنشآت بواسطة الشركة السودانية للبناء والتشييد .

تولت شركة بق دو تشمان (Big Dutc Man)توريد وتركيب المعدات والتجهيزات الإلية اللازمة وتم افتتاح المشروع علي يد المشير السيد / عبد الرحمن سوار الذهب وبداء تشغيل المشروع تحت إدارة المؤسسة العامة للإنتاج الحيواني / وزارة الثروة الحيوانية مذ عام 1986 م .

يعتبر المشروع من المشاريع النموذجية والرائدة في صناعة الدواجن بالسودان حيث صمم بطريق علمية واضعين في الاعتبار كل الجوانب والنظم الوقاية ضد الأمراض الوبائية للدواجن .

تم تشييد كل البنيات الأساسية والتي تضمن توسيع المشروع من ناحية الإنتاج كماً وكيفاً .

يساهم المشروع بصورة فاعلة في فعاليات الأمن الغذائي والاستراتيجي .

آل المشروع لصندوق التامين الاجتماعي لقوات الشرطة في مارس 2002 م .
أهم أهداف المشروع :-

1. توفير الكتاكيت البياض عمر يوم واحد لمنتجي بيض المائدة .

2. تنويع الإنتاج وذلك بإدخال خط إنتاج كتكوت اللحم عمر يوم واحد ؟

3. زراعة الخضروات بنظام البيوت المحمية .

4. التوسع في زراعة الأعلاف .

وحدات المشروع :

يقع المشروع عند الكيلو 32 علي طريق الخرطوم جبل أولياء السريع قبالة قرية السليمانية شرق في مساحة 972 فدان ، مسور بزوي الحديد 2بوصة وبالسلك الشائك ويتكون من :

أولا :-

الوحدات الإنتاجية :-

عنابر الدواجن :-

حظيرة التربية لتربية كتاكيت الأمهات 65م × 105متر تشتمل علي عنبر واحد .

حظائر الأمهات :- تشمل ثلاثة عنابر بمساحة 75م × 105م كل حظيرة كل الحظائر منشأة بالطوب والاسمنت ومقسومة إلي قسمين شرق وغرب متساوين بينهما غرفة للخدمة والجدران والسقف مزدوجين لأحكام العزل الحراري ويتم خفض درجات الحرارة بمكيفات صحراوية في حظيرة التربية وبمراوح شفط ولباد ترطيب في عنابر الأمهات

ويتوفر نظام آلي لتمرير العلف والماء للدواجن ويسم هذا النظام إجمالاً بالنظام المغلق وهو من أحدث الأنظمة في تربية الدواجن خصوصاً قطاع الأمهات يوجد بها مولدين كهربائيين احتياطيين (kvA18) ملحق بحظائر التربية (kvA60) ملحق بحظائر الأمهات.

وقد أنشئت الحظائر لاستيعاب عدد ثلاثة دفعات من أمهات البياض والتي يتم استيرادها من هولندا بعدد 4000 من الأمهات (عمر يوم) لكل دفعة لتتم تربيتها بحظيرة التربية حتى عمر 16 أسبوع ومن ثم تحول لحظائر الإنتاج لإنتاج بيض التفقيس الذي يتم تنضيده لانتخاب البيض الصالح ويحول البيض غير الصالح . وحدة التفريخ :-

مبني المفرخات إبعاده 30متر × 105متر وقد تم تصميمه علي أحدث الطرق ويشمل وحدة البيض وحدة الحضانات ' وحدة الفقاسات تحتوي علي سبعة حضانات وثلاثة فقاسات بطاقة استيعابية تبلغ 40.256 بيضة أسبوعياً ً لتنتج في المتوسط 15000 كتكتوت أنثي +5000 ديك أسبوعياً توجد (6) حضانات ماركة peter sime سعة 16800 بيضة للحضانة الواحدة بالإضافة إلي وحدة تفريغ مدمجة ماركة فنكي FUNKI سعة 6656 لدفعة وعدد 2 فقاسه بيتر سائم .

ملحق بالوحدة مولد كهربائي احتياطي الوحدة الزراعية :-

تشمل وحدة البيوت المحمية والتي تم افتتاحها مؤخراً وتتكون من عروتين الدفعة الأولى من الخيار وحقت أرباحاً مقدرة . وحدة العلف :

أبعاد المبني 18متر × 6متر × 4متر . حظائر الأبقار :-

تتكون من حظيرتين ومحلل ومخزن ومكتب ومستودع مولاص .

وحدة التبريد العميق :

تتكون من ثلاجة لتخزين الفراخ مجمدة بسعة تخزينية 10طن من الفراخ .

في إطار سعي ولاية الخرطوم لتوفير الأمن الغذائي وتوفير المنتجات بأسعار مناسبة قامت أحد المكونات الرئيسية للصناعات الغذائية التي تعد قطاع محوري ورئيسي في الاقتصاد .

يمثل توطين إنتاج الكتكوت مدخلاً أساسياً لتقليل تكاليف الإنتاج وسد الفجوة حيث يقتصر إنتاج الكتكوت بنوعية علي شركات محدودة لاتفي بتغطية متطلبات المزارع من الكتاكيت ومع زيادة عدد لمستثمرين في مجال إنتاج البيض والفراخ ويكون هنالك بالمقابل زيادة في الطلب علي الكتكوت .
المشاريع المقترحة هي :-

مشروع إنتاج الكتكوت . وذلك لحوجة السوق المحلي للكتاكيت ، إضافة إلي ان المشروع من المشاريع الرائدة والمتخصصة في إنتاج الكتاكيت لأكثر من عشرين عاماً .
مشروع تصنيع مراكز الأعلاف محلياً :-

تلعب الأعلاف دوراً أساسياً في العملية الإنتاجية حيث تمثل حوالي 70% تكلفة الإنتاج وتمثل المراكز حوالي 60% من تكلفة الأعلاف والتي يتم استيرادها من الخارج وعليه فإن مشروع تصنيع المراكز أيضاً يصب في تقليل تكلفة الأعلاف وتوفير العملة الصعبة وإنشاء مصنع للمراكز وسيقوم بدور مهم في المرحلة القادمة لدعم صناعة الدواجن وذلك لعدم وجود أي مصنع منافس المنتج المستورد من حيث الجودة والسعر .

مشروع إنتاج الفراخ مع توفير مراكز التوزيع بالمحليات .

نظام الرقابة الداخلية للمشروع : -

تتمثل الرقابة الداخلية للمشروع في الرقابة الإدارية والرقابة على المخزون والمشتريات والمبيعات والرقابة الإدارية تتضمن الخطة التنظيمية وإجراءات السياسات الإدارية لتفويض سلطة العمليات والتصريح بتنفيذ العمليات المالية .

والرقابة على المخزون تتمثل في الإجراءات المخزنية من إيصالات الوارد والمنصرف ويتم الصرف عبر تصديق من المدير المالي فقط ويتم رفع التصديق بالسحب من المخزن بواسطة مدير الوحدة أو المشرف وتعليق أمين المخزن بالصرف ثم تصديق المدير المالي ومن ثم يرفع دفتر إيصالات السحب مرفقة مع التصديق للمدير المالي للإعتماد على الكميات المسحوبة .

أما الرقابة على المشتريات يتم رفع طلب لشراء الإحتياجات بواسطة مدير الوحدة أو المشرف ومن ثم تعليق المدير المالي بالتوصية لتصديق الكميات من مدير المشروع ومن ثم يتم إحضار ثلاثة فواتير عبر لجنة المشتريات ويتم التصديق على أقل فاتورة ويتم الاستلام بواسطة لجنة المشتريات والتي بدوره يتم تسليمها لأمين المخزن بإيصال الوارد بعد إعتماد المدير المالي أما الرقابة على المبيعات تتم استلام المنتجات بواسطة ضابط المبيعات من كل وحدة عن طريق إيصال استلام المنتجات المكونة من ثلاثة نسخ النسخة الأولى للمبيعات النسخة الثانية لمشرف الدورة المستندية والثالثة للدفتر .

المصدر : التقرير الربع السنوي للمشروع القومي للدواجن للعام 2013م .

المبحث الثاني إجراءات وتحليل ومناقشة نتائج الفرضيات

إجراءات الدراسة :

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الميدانية إلى استطلاع آراء وجهات نظر العاملين بالمشروع القومي للدواجن والجهات ذات الصلة، والافراد ذوي الصلة حول الرقابة الداخلية واثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من العناصر التي يرى الباحث امكانية تعميم النتائج المرتبطة بمشكلة الدراسة عليها والمتمثل، بالعاملين بالمشروع القومي للدواجن والجهات ذات الصلة.

عينة الدراسة :

تتكون عينة الدراسة من العاملين بالمشروع القومي للدواجن والجهات ذات الصلة، تم الإعتماد على العينة الميسرة (غير إحتتمالية) لأنها تتيح للباحث جمع البيانات من أعضاء المجتمع الموجودين في ظروف مريحة للباحث لجمع البيانات⁽¹⁾ تم تحديد حجم العينة على أساس أن حجم العينة 10% إذا كان المجتمع كبيراً⁽²⁾ تم اختيار عينة ميسرة للباحث من (50) مفردة من ذوي الاختصاص.

(1) اوما سيكران، طرق البحث في الإدارة- مدخل لبناء المهارات البحثية، تعريب إسماعيل علي بسيوني، (الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر، 2006)، ص 396

(2) د. مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، (غزة: أكاديمية الدراسات العالمية، 2003م)، ص 31

تحليل بيانات الدراسة :

الاستبانات الموزعة والمستلمة لعينة الدراسة

الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذه الدراسة هي الاستبانة، فقد تم توزيع (50) استمارة استبانة على مجتمع الدراسة لعينة طبقية قسدية من العاملين بالصندوق القومي للتأمين الاجتماعي، الجدول رقم (1/2/4) يبين عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة.

جدول رقم (1/2/4)

الاستبانات الموزعة والمستلمة

عينة الدراسة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستلمة	النسبة المئوية
العاملين بالمشروع القومي للدواجن	30	30	%100
الجهات ذات الصلة	20	20	%100
المجموع	50	50	%100

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يوضح الجدول رقم (1/2/4) عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة الاستجابة 100% وهذا يدل على أن كل الاستبانات التي وزعت تم استلامها، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج تعمم على مجتمع الدراسة المعني.

الأساليب الإحصائية الوصفية :

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه، وقد تضمنت الأساليب، التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة.

المنوال:

تم استخدام مقياس المنوال ليعكس اتجاه إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة أوافق بشدة والوزن 4 لعبارة أوافق والوزن 3 لعبارة محايد والوزن 2 لعبارة لا أوافق والوزن 1 لعبارة لا أوافق بشدة.

استخدام اختبار (كاي تربيع) لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة تم استخدام هذا الاختبار عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك انه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحا. أما إذا كانت قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض الدراسة) ليس صحيح.

الطريقة المستخدمة في تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة هو اختبار (كا²س) Chi-Square Test عند مستوى معنوية (Significant) 5% كما هو متبع في العلوم الاجتماعية. يقوم الاختبار على أساس أنه إذا كانت قيمة كا²س المحسوبة من الاستبانة عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أكثر من قيمتها في جدول توزيع (كا²س) أو (مستوى المعنوية المحسوب من البيانات أقل من 5%) عندئذ يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً، إما إذا كانت قيمة (كا²س) المحسوبة من الاستبانة عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أقل من قيمتها في جدول توزيع (كا²س) أو (مستوى المعنوية المحسوب من

البيانات أكثر من 5%) عندئذ يقبل فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) ليس صحيحاً .

تصميم استمارة الدراسة :

من اجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة بهدف معرفة الرقابة الداخلية واثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

اتبع الباحث خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالي:

1. الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
2. عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على الأستاذ المشرف على الدراسة، كما تم الاستفادة من خبرات وتجارب بعض المختصين كمحكمين حيث طلب منهم إبداء آرائهم وإصدار أحكامهم على الأداء من حيث مدى اتساق الفقرات مع فرضيات الدراسة وفي ضوء ملاحظاتهم (راجع ملحق رقم (2))، وتم ما يلي:
 - أ. حذف الفقرات التي اقترح حذفها

ب. تعديل بعض الفقرات وإعادة صياغتها لتعطي المدلول المقصود منها.

حاول الباحث في صياغة عبارات الاستبانة مراعاة الحيادية الممكنة والمستويات الثقافية للمستقصى منهم بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها أو يلتبس معناها متجنباً العبارات المخرجة.

وبناءً على ذلك تم تصميم استمارة الاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وفق أسلوب احصائي، وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية.

اختبار درجة مصداقية البيانات

ثبات الاختبار بان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجة كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجة نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على العبارات تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرونباخ (Alpha- cronbach) وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ 50%. وقد تم إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها.

أما الصدق فهو أيضاً مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر

التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

في هذه الدراسة تم استخدام طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس، حيث يتم فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات الزوجية، ومن ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وفق الصيغة الآتية: ⁽¹⁾

$$r = \frac{\text{مج س}(\text{س} \times \text{ص}) - \frac{(\text{مج ص})^2}{\text{ن}}}{\sqrt{\left[\text{مج س}^2 - \frac{(\text{مج س})^2}{\text{ن}} \right] \left[\text{مج ص}^2 - \frac{(\text{مج ص})^2}{\text{ن}} \right]}}$$

حيث:

ر: معامل ارتباط بيرسون.

ن: حجم العينة.

مج س: مجموع درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مج ص: مجموع درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

(1) د. عدنان بن ماجد وآخرون، مبادئ الاحصاء والاحتمالات، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م)، ص 129

مجس²: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مجص²: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مج (س×ص): مجموع حاصل ضرب درجة الإجابات على العبارات الفردية في الإجابات على العبارات الزوجية.

وأخيراً حسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:⁽¹⁾

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r \times 2}{r + 1}$$

أما الصدق فهو يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. ويتراوح كل من الصدق والثبات بين الصفر و 100%، فكلما كانت النتيجة قريبة إلى 100% دل ذلك على الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة. الجدول رقم (2/2/4) يبين معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

جدول رقم (2/2/4)

معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

البيان	معامل الصدق	معامل الثبات
لعبارات الفرضية الاولى	%68.19	%82.58
لعبارات الفرضية الثانية	%67.57	%82.20
لعبارات الفرضية الثالثة	%70.15	%83.50
لجميع عبارات الاستبانة	%78.57	%88.64

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

بلغ معامل الصدق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (78.57%) فيما بلغ معامل الثبات (88.64%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق العاليتين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة العالية في القبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

أولاً : التحليل الوصفي للبيانات الشخصية

شملت عينة الدراسة الاتي:

1. الافراد من مختلف الاجناس (ذكر، انثى).
2. الافراد من مختلف الفئات العمرية (25 سنة فأقل، من 25 سنة - 35 سنة، من 36 سنة - 45 سنة، اكبر من 45 سنة).
3. الافراد من مختلف الفئات المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراة، اخرى).
4. الافراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة بريطانية، زمالة امريكية، زمالة سودانية، زمالة عربية، زمالة أخرى).
5. الافراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة أعمال، اقتصاد، دراسات مصرفية، تكاليف ومحاسبة ادارية، اخرى).
6. الافراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام، مدير مالي، مدير اداري ، مراقب مالي، محاسب، مراجع داخلي، مراجع خارجي، اخرى).
7. الافراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، من 6 سنوات - 10 سنوات، من 11 سنة - 15 سنة، من 16 سنة - 20 سنة، اكثر من 20 سنة)

1/ توزيع المبحوثين حسب الجنس

سئل المستقصى منهم عن الجنس، وقد حددت لهم خياران. الجدول (3/2/4) والشكل رقم (1/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير:

جدول رقم (3/2/4)

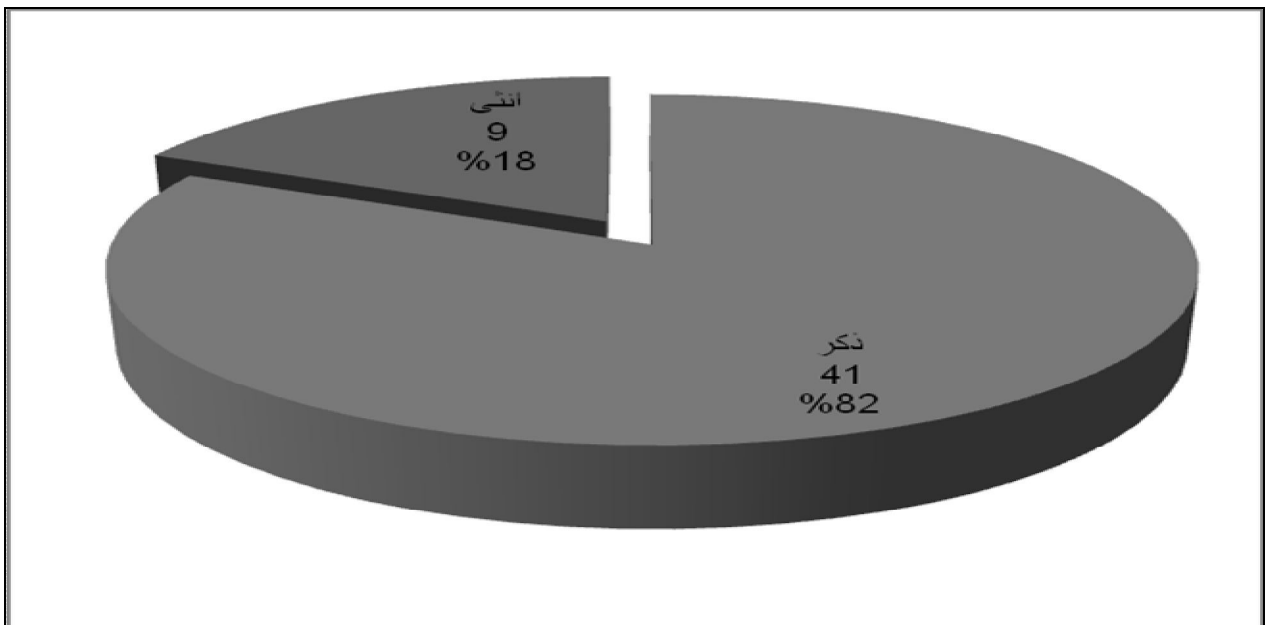
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	41	82.0
انثى	9	18.0
المجموع	50	%100.00

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (1/2/4)

رسم بياني لافراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (3/2/4) والشكل رقم (1/2/4) ان اغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (41) فرداً ، تلتها الافراد من الاناث بتكرار بلغ (9) افراد.

2/ توزيع المبحوثين حسب العمر

سئل المستقصى منهم عن العمر، وقد حددت لهم (4) خيارات. الجدول (4/2/4) والشكل رقم (2/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير:

جدول رقم (4/2/4)

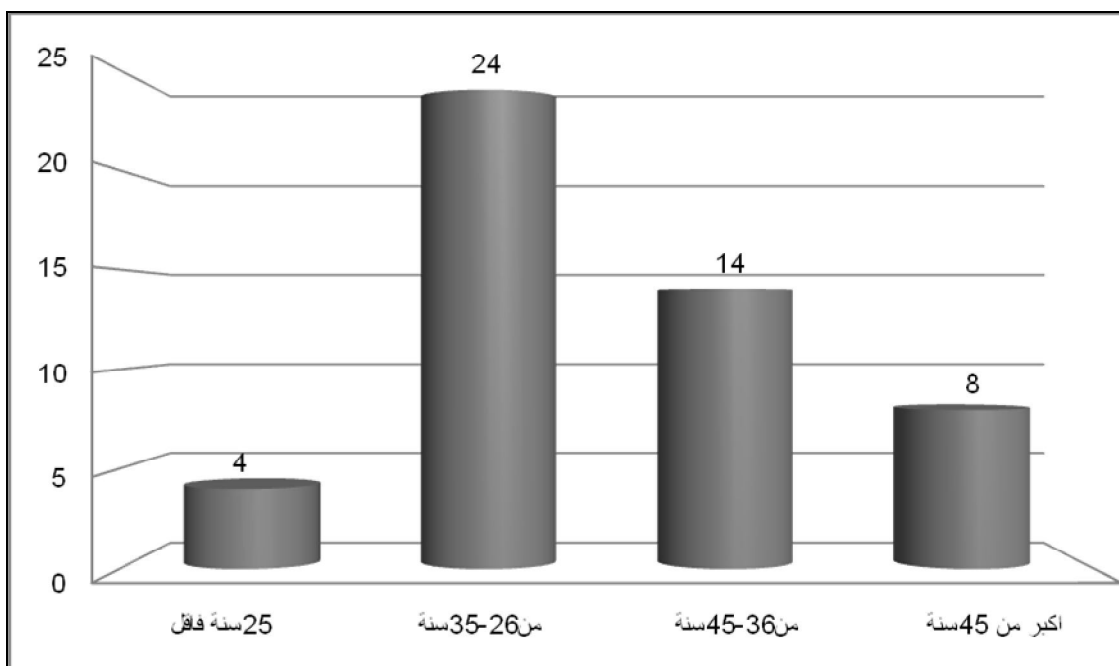
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
سنة فاقل 25	4	8.0
من 26-35 سنة	24	48.0
من 36-45 سنة	14	28.0
اكبر من 45 سنة	8	16.0
المجموع	50	%100.00

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (1/2/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (4/2/4) والشكل رقم (2/2/4) ان اغلب أفراد العينة من الفئة العمرية (من 26 سنة - 35 سنة) بتكرار بلغ (24) فرداً، تلتها الفئة العمرية (من 36 سنة - 45 سنة) بتكرار بلغ (14) فرداً، تلتها الفئة العمرية (أكثر من 45 سنة) بتكرار بلغ (8) افراد، وأخيراً تلتها الفئة العمرية (25 سنة فأقل) بتكرار بلغ (4) افراد.

يرى الباحث ان غالبية افراد العينة تقع اعمارهم في مدى متوسط اي مزاولتهم لانشطتهم لفترات مناسبة وهذا يمكنهم من ابداء ارائهم بصورة علمية ومهنية جيدة.

3/ توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي

سئل المستقصى منهم عن المؤهل العلمي، وقد حددت لهم (4) خيارات. الجدول (5/2/4) والشكل رقم (3/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (5/2/4)

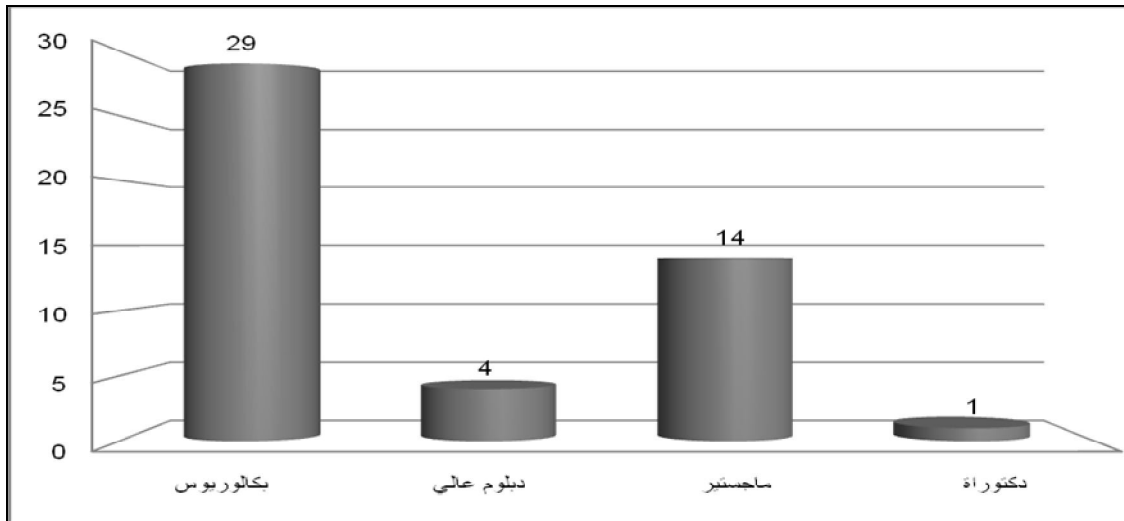
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	29	58.0
دبلوم عالي	4	8.0
ماجستير	14	28.0
دكتورة	1	2.0
اخرى	2	4.0

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (3/2/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (5/2/4) والشكل رقم (3/2/4) ان اغلب أفراد العينة تحصلوا على درجة البكالوريوس بتكرار بلغ (29) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الماجستير بتكرار بلغ (14) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الدبلوم

العالي بتكرار بلغ (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الدكتوراة بتكرار بلغ فرد واحد.

يرى الباحث ان غالبية افراد العينة مؤهلين اكاديمياً لارتفاع حصيلة الافراد الذين تحصلوا على درجة البكالوريوس بما يسهم الى طرح وابداء اراء علمية سليمة.

4/ توزيع المبحوثين حسب المؤهل المهني

سئل المستقصى منهم عن المؤهل المهني، وقد حددت لهم (5) خيارات.

الجدول (6/2/4) والشكل رقم (4/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (6/2/4)

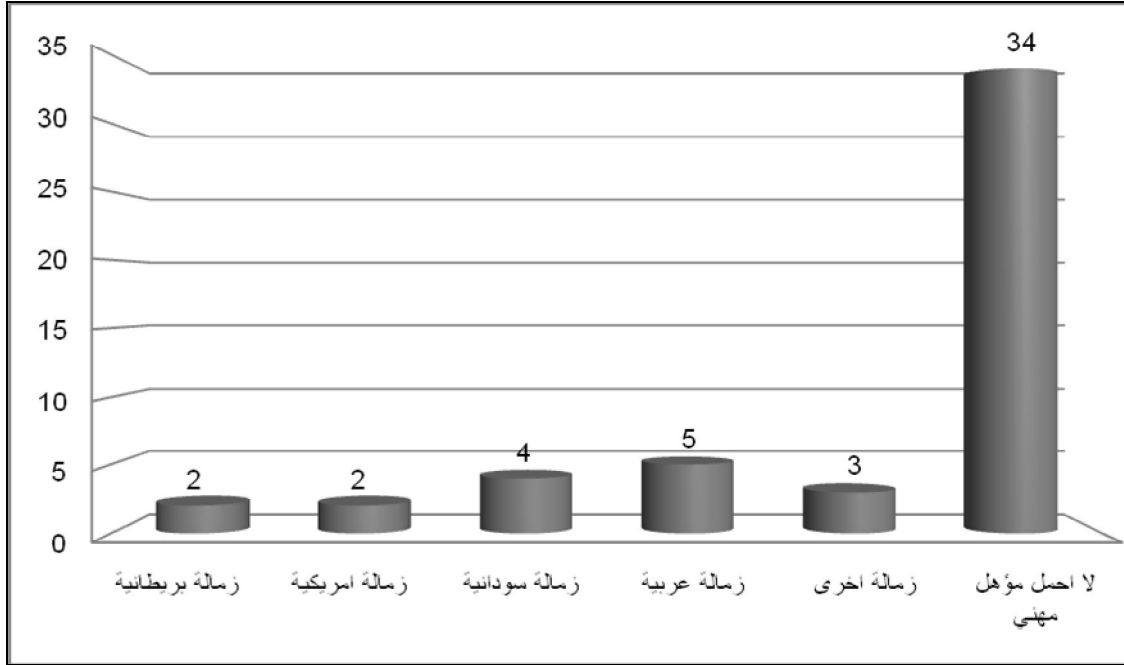
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة المئوية
زمالة بريطانية	2	4.0
زمالة امريكية	2	4.0
زمالة سودانية	4	8.0
زمالة عربية	5	10.0
زمالة اخرى	3	6.0
لا احمل مؤهل مهني	34	68.0
المجموع	50	%100.00

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (4/2/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (6/2/4) والشكل رقم (4/2/4) ان اغلب أفراد العينة لم يتحصلوا على أي مؤهل مهني بتكرار بلغ (34) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على الزمالة العربية بتكرار بلغ (5) افراد، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على الزمالة السودانية بتكرار بلغ (4) افراد، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على زمالة اخرى بتكرار بلغ (3) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على الزمالة البريطانية والزمالة الامريكية بتكرار بلغ فريدين لكليهما.

يرى الباحث ان هذا التوزيع طبيعي لان العمل بالقطاع لا يتطلب زمالة مهنية، وان هذه النسبة المقدرة من الزمالات ترجع الى اتجاه اغلب افراد العينة للمجال الاكاديمي بنيل درجات علمية اكاديمية.

5/ توزيع المبحوثين حسب التخصص العلمي

سئل المستقصى منهم عن التخصص العلمي، وقد حددت لهم (6) خيارات. الجدول (6/2/4) والشكل رقم (4/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (6/2/4)

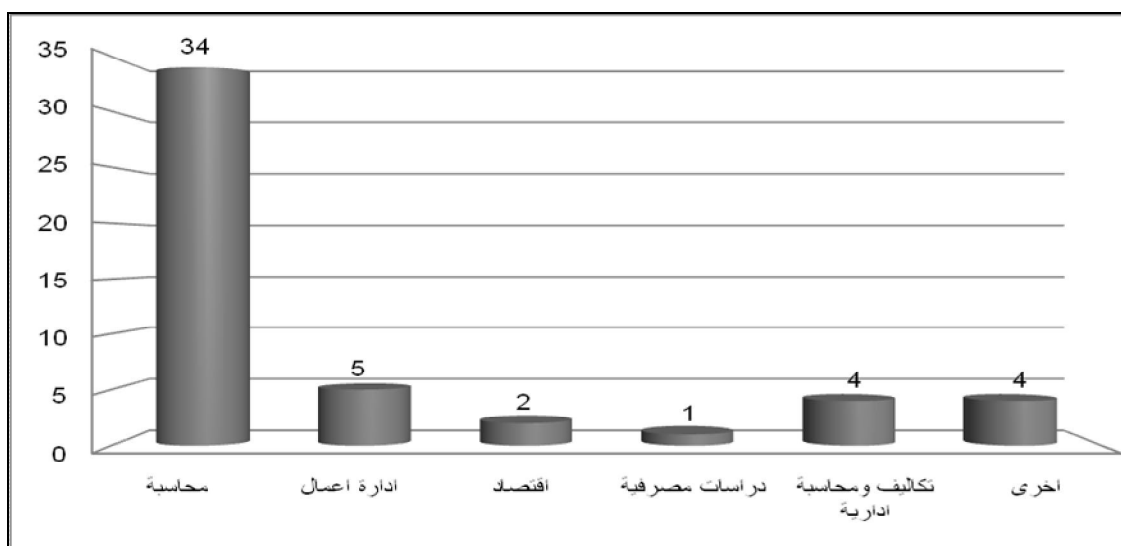
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
68.0	34	محاسبة
10.0	5	ادارة اعمال
4.0	2	اقتصاد
2.0	1	دراسات مصرفية
8.0	4	تكاليف ومحاسبة ادارية
8.0	4	اخرى
%100.00	50	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (4/2/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (6/2/4) والشكل رقم (4/2/4) ان اغلب أفراد العينة متخصصون في المحاسبة بتكرار بلغ (34) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في ادارة الاعمال بتكرار بلغ (5) افراد، تلتها الأفراد المتخصصون في تكاليف ومحاسبة ادارية واخرى بتكرار بلغ (4) افراد لكليهما، تلتها الأفراد المتخصصون في الاقتصاد بتكرار بلغ فردين، اخيراً تلتها الأفراد المتخصصون في الدراسات المصرفية بتكرار بلغ فرد واحد.

6/ توزيع المبحوثين حسب المركز الوظيفي

سئل المستقصى منهم عن المركز الوظيفي، وقد حددت لهم (8) خيارات. الجدول (7/2/4) والشكل رقم (5/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (7/2/4)

التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المركز الوظيفي

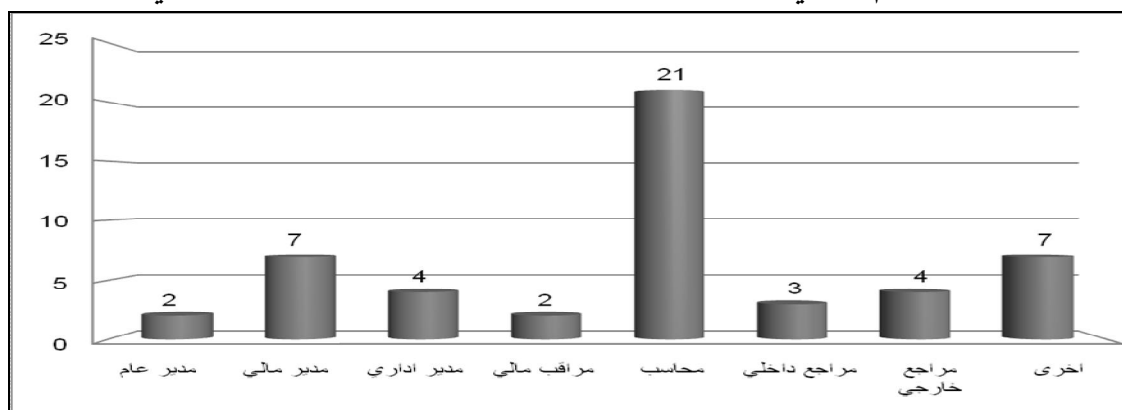
النسبة المئوية	التكرار	المركز الوظيفي
----------------	---------	----------------

4.0	2	مدير عام
14.0	7	مدير مالي
8.0	4	مدير اداري
4.0	2	مراقب مالي
42.0	21	محاسب
6.0	3	مراجع داخلي
8.0	4	مراجع خارجي
14.0	7	اخرى
%100.00	50	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (5/2/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (7/2/4) والشكل رقم (5/2/4) ان اغلب أفراد العينة يشغلون وظيفة محاسب بتكرار بلغ (21) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير مالي ووظائف اخرى بتكرار بلغ (7) افراد، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير اداري

ومراجع خارجي بتكرار بلغ (4) افراد لكليهما، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مراجع داخلي بتكرار بلغ (3) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير عام ومراقب مالي بتكرار بلغ فردين لكليهما.

يرى الباحث ان عينة الدراسة غطت غالبية الجهات المؤثرة والمتاثرة بموضوع الدراسة.

7/ توزيع المبحوثين حسب الخبرة العملية

سئل المستقصى منهم عن الخبرة العملية، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول (8/2/4) والشكل رقم (6/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (8/2/4)

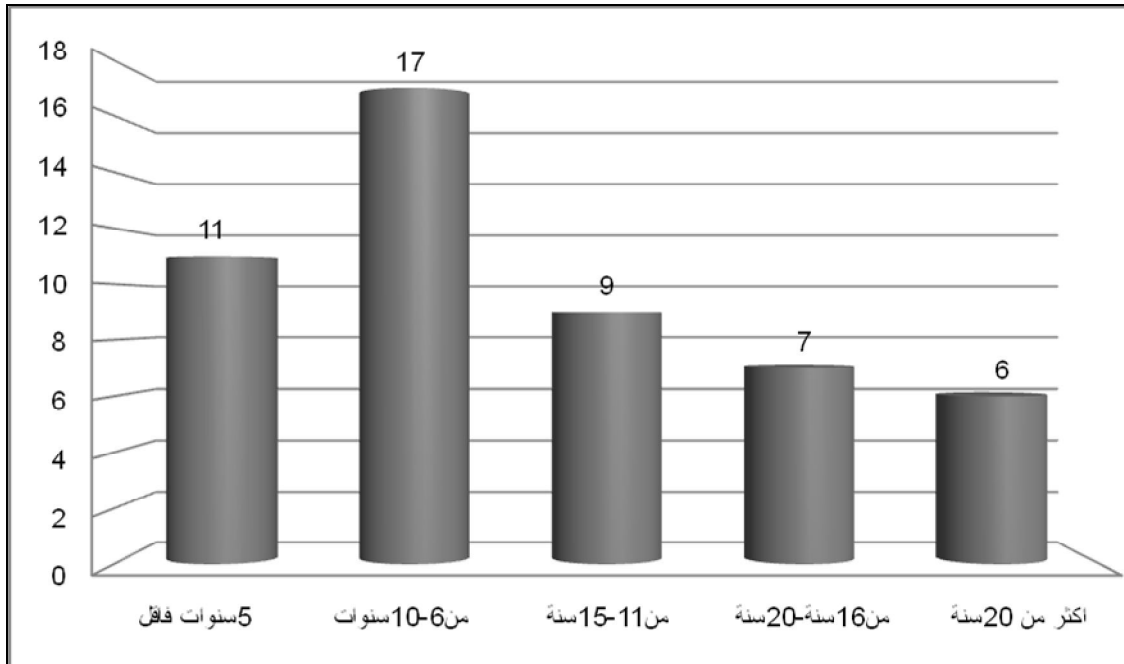
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة المئوية
سنوات فاقل 5	11	22.0
من 6-10 سنوات	17	34.0
من 11-15 سنة	9	18.0
من 16 سنة - 20 سنة	7	14.0
اكثر من 20 سنة	6	12.0
المجموع	50	%100.00

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (6/2/4)

رسم بياني لافراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (8/2/4) والشكل رقم (6/2/4) ان اغلب أفراد العينة تتراوح خبرتهم العملية (من 6 سنوات - 10 سنوات) بتكرار بلغ (17) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (5 سنوات فأقل) بتكرار بلغ (11) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (من 11 سنة - 15 سنة) بتكرار بلغ (9) افراد، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (من 16 سنة - 20 سنة) بتكرار بلغ (7) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (اكثر من 20 سنة) بتكرار بلغ (6) افراد.

يرى الباحث ان غالبية افراد العينة لديهم خبرات عملية تقع في مدى متوسط يمكن الاستفادة منها لابداء ارائهم بصورة علمية ومهنية عالية.

التوزيع التكراري لفرضيات الدراسة الميدانية.

يستخدم التوزيع تكراري لفرضيات الدراسة الميدانية لقياس درجة الاستجابة على العبارة. وفيما يلي تلخيص التكرارات لعبارات الاستبانة.

1. عبارات الفرضية الاولى

العبارة الاولى، تنص على: وجود نظام رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشراً على جودة المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول رقم (9/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى للفرضية الاولى:

جدول رقم (9/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الاولى

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
72.0	36	اوافق بشدة
26.0	13	اوافق
2.0	1	محايد
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (9/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الأولى بتكرار بلغ (36) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب أراء (13) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء فرد واحد.

العبارة الثانية، تنص على: التطبيق العملي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي الى جودة المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول رقم (10/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الاولى:

جدول رقم (10/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الاولى

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
70.0	35	اوافق بشدة
28.0	14	اوافق
2.0	1	محايد
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (10/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثانية بتكرار بلغ (35) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب أراء (14) فرداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء فرد واحد.

العبارة الثالثة، تنص على: تصميم وتطبيق نظام رقابة محاسبية بصورة جيدة في المنشآت بركد الدقة المحاسبية

يوضح الجدول رقم (11/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الاولى:

جدول رقم (11/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الاولى

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
50.0	25	اوافق بشدة
40.0	20	اوافق
10.0	5	محايد
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (11/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثالثة بتكرار بلغ (25) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب أراء (20) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (5) افراد.

العبارة الرابعة، تنص على: وضع نظام رقابة ادارية سليم في المنشآت يؤدي الى وضع سياسات ادارية جيدة ويساعدها في تنفيذها

يوضح الجدول رقم (12/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الاولى:

جدول رقم (12/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الاولى

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
50.0	30	اوافق بشدة
30.0	15	اوافق
8.0	4	محايد
2.0	1	لا اوافق
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (12/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الرابعة بتكرار بلغ (30) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (15) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب آراء فرد واحد.

العبارة الخامسة، تنص على: اتباع نظام رقابة ادارية فعال يزيد من الكفاءة التشغيلية للمنشأة ويعمل على الالتزام بالسياسات الادارية المرسومة

يوضح الجدول رقم (13/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الاولى:

جدول رقم (13/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الاولى

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
50.0	25	اوافق بشدة
46.0	23	اوافق
2.0	1	محايد
2.0	1	لا اوافق
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (13/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الخامسة بتكرار بلغ (25) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (23) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد وبلا أوافق حسب آراء فرد واحد كليهما.

العبارة السادسة، تنص على: الضبط الداخلي لنظام الرقابة الداخلية لعمليات المنشآت يساعد على المحافظة على اصول المنشأة وعدم حدوث الازطاء والغش
يوضح الجدول رقم (13/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للفرضية الاولى:

جدول رقم (13/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للفرضية الاولى

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
56.0	28	اوافق بشدة
36.0	18	اوافق
6.0	3	محايد
2.0	1	لا اوافق
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (13/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة السادسة بتكرار بلغ (28) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (3) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب آراء فرد واحد.

2. عبارات الفرضية الثانية

العبارة الاولى، تنص على: على المراجع الخارجي دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يوضح الجدول رقم (14/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى للفرضية الثانية:

جدول رقم (14/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى للفرضية الثانية

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
50.0	25	وافق بشدة
38.0	19	وافق
6.0	3	محايد
6.0	3	لا اوافق
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (14/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الاولى بتكرار بلغ (25) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب أراء (19) فرداً ، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد وبلا اوافق حسب أراء (3) افراد لكليهما.

العبارة الثانية، تنص على: نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل كمية ونوعية وزمن عملية المراجعة بالنسبة للمراجع الخارجي

يوضح الجدول رقم (15/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية:

جدول رقم (15/2/4)

التوزيع التكراري لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
--------	---------	---------------

48.0	24	اوافق بشدة
36.0	18	اوافق
10.0	5	محايد
6.0	3	لا اوافق
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (15/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثانية بتكرار بلغ (24) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (5) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب آراء (3) افراد.

العبارة الثالثة، تنص على: يعتمد المراجع الخارجي في عملية المراجعة على نظام الرقابة الداخلي في تحديد نطاق عمل المراجعة

يوضح الجدول رقم (16/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية:

جدول رقم (16/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
--------	---------	---------------

22.0	11	اوافق بشدة
40.0	20	اوافق
22.0	11	محايد
12.0	6	لا اوافق
4.0	2	لا اوافق بشدة
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (16/2/4) ان اغلب أفراد العينة أجابوا بالموافقة على صحة العبارة الثالثة بتكرار بلغ (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة وبالحيد حسب أراء (11) فرداً لكليهما، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

العبارة الرابعة، تنص على: ضعف وقصور نظام الرقابة المحاسبية يؤدي الى زيادة كمية الاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي

يوضح الجدول رقم (17/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية:

جدول رقم (17/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
--------	---------	---------------

42.0	21	اوافق بشدة
44.0	22	اوافق
14.0	7	محايد
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (17/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة بتكرار بلغ (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (21) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (7) افراد. العبارة الخامسة، تنص على: قيام المراجع الخارجي بتقييم دراسة نظام الرقابة الداخلية يقلل من مخاطر المراجعة

يوضح الجدول رقم (18/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية:

جدول رقم (18/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
--------	---------	---------------

18.0	9	وافق بشدة
58.0	29	وافق
12.0	6	محايد
8.0	4	لا اوافق
4.0	2	لا اوافق بشدة
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (18/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة بتكرار بلغ (29) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (9) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (6) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب آراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فردين.

العبارة السادسة، تنص على: يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية في اعداد تقريره

يوضح الجدول رقم (13/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثانية:

جدول رقم (13/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثانية

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
--------	---------	---------------

18.0	9	اوافق بشدة
24.0	12	اوافق
20.0	10	محايد
32.0	16	لا اوافق
6.0	3	لا اوافق بشدة
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (13/2/4) ان اغلب أفراد العينة لا يوافقون على صحة العبارة السادسة بتكرار بلغ (16) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (12) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (10) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا باوافق حسب آراء (9) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (3) افراد.

3. عبارات الفرضية الثالثة

العبارة الاولى، تنص على: المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة في عملية اتخاذ القرارات
يوضح الجدول رقم (20/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى للفرضية الثالثة:

جدول رقم (20/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
--------	---------	---------------

64.0	32	اوافق بشدة
30.0	15	اوافق
2.0	1	محايد
4.0	2	لا اوافق
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (20/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الأولى بتكرار بلغ (32) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (15) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب آراء فردين، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء فرد واحد.

العبارة الثانية، تنص على: المعلومات المحاسبية هي المصدر الاساسي لعملية اتخاذ القرارات

يوضح الجدول رقم (21/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة:

جدول رقم (21/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
--------	---------	---------------

52.0	26	اوافق بشدة
28.0	14	اوافق
12.0	6	محايد
8.0	4	لا اوافق
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (21/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثانية بتكرار بلغ (26) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (14) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب آراء (4) أفراد.

العبارة الثالثة، تنص على: تعتمد ادارة المنشآت في اتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة اكبر من المعلومات غير المحاسبية

يوضح الجدول رقم (11/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة:

جدول رقم (11/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
--------	---------	---------------

28.0	14	اوافق بشدة
30.0	15	اوافق
24.0	12	محايد
16.0	8	لا اوافق
2.0	1	لا اوافق بشدة
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (11/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة بتكرار بلغ (15) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (14) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (12) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (8) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فرد واحد.

العبارة الرابعة، تنص على: اتخاذ القرارات الاستراتيجية ينبنى على المعلومات المحاسبية الدقيقة

يوضح الجدول رقم (12/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة:

جدول رقم (12/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
--------	---------	---------------

38.0	19	اوافق بشدة
42.0	21	اوافق
12.0	6	محايد
8.0	4	لا اوافق
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (12/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة بتكرار بلغ (21) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (19) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) أفراد.

العبارة الخامسة، تنص على: توفر خاصية الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية يساهم في اتخاذ قرارات رشيدة

يوضح الجدول رقم (13/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة:

جدول رقم (13/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
--------	---------	---------------

48.0	24	اوافق بشدة
42.0	21	اوافق
10.0	5	محايد
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (13/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الخامسة بتكرار بلغ (24) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (21) فرداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (5) أفراد. العبارة السادسة، تنص على: مقدار الثقة في البيانات المالية والمعلومات المحاسبية يؤثر في عملية اتخاذ القرارات

يوضح الجدول رقم (13/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثالثة:

جدول رقم (13/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
--------	---------	---------------

52.0	26	وافق بشدة
30.0	15	وافق
12.0	6	محايد
4.0	2	لا اوافق
2.0	1	لا اوافق بشدة
%100.00	50	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (13/2/4) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة السادسة بتكرار بلغ (26) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (15) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (6) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب آراء فردين، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فرد واحد.

تحليل ومناقشة نتائج الفرضيات

يتناول الباحث في هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي اسفرت عنها جداول تحليل البيانات الاحصائية وكذلك نتائج التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية.

والفرض بشكل عام عبارة عن تخمين ذكي وتفسير محتمل يتم بواسطة ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة او الظاهرة المدروسة وبالتالي فان الفرضية عبارة عن حدث أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل لحل مشكلة الدراسة . وقد اتبع الباحث الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة

1. تشكيل الفرضية

في أي فرضية يكون لدينا فرضين وهما فرضان مانعان بالتبادل اما ان نرفض الفرض الأول وبالتالي نقبل الفرض الثاني او العكس، ويعنى الأول يعطى الرمز (H_0) ويطلق عليه فرض عدم ويعنى عدم وجود علاقة (ذات علاقة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع وان وجد فان ذلك يرجع إلى الصدفة . والفرض الثاني ويعطى الرمز (H_1) وهو الفرض البديل ويعنى وجود علاقة (ذات دلالة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع لا يمكن إرجاعه إلى محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد صحة هذا الفرض.

2. لاختبار فرضيات الدراسة تم تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام:

أولاً" استخدام المنوال: حيث يتم استخدام المنوال لكل عبارة من عبارات الاستبانة حيث يتم إعطاء الدرجة (5) كوزن للإجابة أوافق بشدة والدرجة (4) كوزن للإجابة أوافق والدرجة (3) للإجابة كوزن للإجابة محايد والدرجة (2) كوزن للإجابة لا أوافق والدرجة (1) للإجابة لا أوافق بشدة.

ثانياً" استخدام كأي تربيع لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة لنتائج اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارات الفرضية.

اختبارات فرضيات الدراسة الميدانية

يهدف التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية التالية:

1. نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي الى جودة المعلومات المحاسبية

2. لا يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية في تحديد كمية ونوعية وزمن عملية المراجعة

3. توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يساهم في اتخاذ القرارات بصورة سليمة

أولاً: اختبار الفرضية الأولى التي تنص على (نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي الى جودة المعلومات المحاسبية):

1 - استخدام المنوال

لإختبار هذه الفرضية سيتم أولاً" تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (24/2/4) المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى:

جدول رقم (24/2/4)

المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1.	وجود نظام رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشراً على جودة المعلومات المحاسبية	5	اوافق بشدة
2.	التطبيق العملي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي الى جودة المعلومات المحاسبية	5	اوافق بشدة
3.	تصميم وتطبيق نظام رقابة محاسبية بصورة جيدة في المنشآت بركد الدقة المحاسبية	5	اوافق بشدة
4.	وضع نظام رقابة ادارية سليم في المنشآت يؤدي الى وضع سياسات	5	اوافق بشدة

		ادارية جيدة ويساعدها في تنفيذها	
5.	اتباع نظام رقابة ادارية فعال يزيد من الكفاءة التشغيلية للمنشأة ويعمل على الالتزام بالسياسات الادارية المرسومة	5	اوافق بشدة
6.	الضبط الداخلي لنظام الرقابة الداخلية لعمليات المنشآت يساعد على المحافظة على اصول المنشأة وعدم حدوث الاخطاء والغش	5	اوافق بشدة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (24/2/4) كالاتي:

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان وجود نظام رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشراً على جودة المعلومات المحاسبية.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان التطبيق العملي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي الى جودة المعلومات المحاسبية.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان تصميم وتطبيق نظام رقابة محاسبية بصورة جيدة في المنشآت بركد الدقة المحاسبية.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان وضع نظام رقابة ادارية سليم في المنشآت يؤدي الى وضع سياسات ادارية جيدة ويساعدها في تنفيذها.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان اتباع نظام رقابة ادارية فعال

يزيد من الكفاءة التشغيلية للمنشأة ويعمل على الالتزام بالسياسات الادارية المرسومة.

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان الضبط الداخلي لنظام الرقابة الداخلية لعمليات المنشآت يساعد على المحافظة على اصول المنشأة وعدم حدوث الاخطاء والغش.

2- استخدام اختبار كاي تربيع

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاراء تجاه كل عبارات الفرضية الاولى ويوضح الجدول رقم(25/2/4) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الاولى:

جدول رقم (25/2/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاراء الفرضية الاولى

الرقم	العبارات	قيمة مربع	درجة	قيمة	مستو
-------	----------	-----------	------	------	------

المرجع المعنى الجدولية *	الحري ة	كاي المحسوبة	1.
5.991	2	37.960	وجود نظام رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشراً على جودة المعلومات المحاسبية
5.991	2	35.320	التطبيق العملي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي الى جودة المعلومات المحاسبية
5.991	2	13.000	تصميم وتطبيق نظام رقابة محاسبية بصورة جيدة في المنشآت بركد الدقة المحاسبية
7.815	3	41.360	وضع نظام رقابة ادارية سليم في المنشآت يؤدي الى وضع سياسات ادارية جيدة ويساعدها في تنفيذها
7.815	3	42.480	اتباع نظام رقابة ادارية فعال يزيد من الكفاءة التشغيلية للمنشأة ويعمل على الالتزام بالسياسات الادارية المرسومة
7.815	3	39.440	الضبط الداخلي لنظام الرقابة الداخلية لعمليات المنشآت يساعد على المحافظة على اصول المنشأة وعدم حدوث الاخطاء والغش

(*) قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (25/2/4) كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الاولى (37.960) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (35.320) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (13.000) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (41.360) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (42.480) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (39.440) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة الاولى التي نصت على ان (نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي الى جودة المعلومات المحاسبية)، تم إثباتها بنسبة 100%.
ثانياً: اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية في تحديد كمية ونوعية وزمن عملية المراجعة):

1 - استخدام المنوال

لإختبار هذه الفرضية سيتم أولاً" تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (26/2/4) المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (26/2/4)

المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1.	على المراجع الخارجي دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية	5	اوافق بشدة
2.	نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل كمية ونوعية وزمن عملية المراجعة بالنسبة للمراجع الخارجي	5	اوافق بشدة
3.	يعتمد المراجع الخارجي في عملية المراجعة على نظام الرقابة الداخلي في تحديد نطاق عمل المراجعة	4	اوافق
4.	ضعف وقصور نظام الرقابة المحاسبية يؤدي الى زيادة كمية الاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي	4	اوافق
5.	قيام المراجع الخارجي بتقييم دراسة نظام الرقابة الداخلية يقلل من مخاطر المراجعة	4	اوافق
6.	يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية في اعداد تقريره	2	لا اوافق

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (43/2/4) كالاتي:

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان على المراجع الخارجي دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل كمية ونوعية وزمن عملية المراجعة بالنسبة للمراجع الخارجي

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان المراجع الخارجي يعتمد في عملية المراجعة على نظام الرقابة الداخلي في تحديد نطاق عمل المراجعة
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان ضعف وقصور نظام الرقابة المحاسبية يؤدي الى زيادة كمية الاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان قيام المراجع الخارجي بتقييم دراسة نظام الرقابة الداخلية يقلل من مخاطر المراجعة
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (2) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة لا يوافقون على ان المراجع الخارجي يعتمد على نظام الرقابة الداخلية في اعداد تقريره

2- استخدام اختبار كاي تربيع

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الآراء تجاه كل عبارات الفرضية الثانية ويوضح الجدول رقم(27/2/4) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الثانية:

جدول رقم (27/2/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لآراء الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	قيمة مربع	درجة	قيمة مربع	مستوى
-------	----------	-----------	------	-----------	-------

المعنوية	كاي الجدولية*	الحرية	كاي المحسوبة		
.000	7.815	3	30.320	1. على المراجع الخارجي دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية	
.000	7.815	3	24.720	2. نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل كمية ونوعية وزمن عملية المراجعة بالنسبة للمراجع الخارجي	
.001	9.488	4	18.200	3. يعتمد المراجع الخارجي في عملية المراجعة على نظام الرقابة الداخلي في تحديد نطاق عمل المراجعة	
.015	5.991	2	8.440	4. ضعف وقصور نظام الرقابة المحاسبية يؤدي الى زيادة كمية الاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي	
.000	9.488	4	47.800	5. قيام المراجع الخارجي بتقييم دراسة نظام الرقابة الداخلية يقلل من مخاطر المراجعة	
.061	9.488	4	9.000	6. يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية في اعداد تقريره	

(*) قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (27/2/4) كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الاولى (30.320) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى

وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (24.720) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (18.200) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (8.440) وهذه القيمة اقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (47.800) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (9.000) وهذه القيمة اقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة

حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح غير الموافقين.

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة الثانية التي نصت على ان (يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية في تحديد كمية ونوعية وزمن عملية المراجعة)، تم إثباتها بنسبة 83.33%.

ثالثاً : اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على (توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يساهم في اتخاذ القرارات بصورة سليمة):

1 - استخدام المنوال

لإختبار هذه الفرضية سيتم أولاً" تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (28/2/4) المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة:

جدول رقم (28/2/4)

المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
-------	----------	---------	---------

1.	المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة في عملية اتخاذ القرارات	5	اوافق بشدة
2.	المعلومات المحاسبية هي المصدر الاساسي لعملية اتخاذ القرارات	5	اوافق بشدة
3.	تعتمد ادارة المنشآت في اتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة اكبر من المعلومات غير المحاسبية	4	اوافق
4.	اتخاذ القرارات الاستراتيجية ينبنى على المعلومات المحاسبية الدقيقة	4	اوافق
5.	توفر خاصية الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية يساهم في اتخاذ قرارات رشيدة	5	اوافق بشدة
6.	مقدار الثقة في البيانات المالية والمعلومات المحاسبية يؤثر في عملية اتخاذ القرارات	5	اوافق بشدة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (28/2/4) كآتي:

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة في عملية اتخاذ القرارات
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان المعلومات المحاسبية هي المصدر الاساسي لعملية اتخاذ القرارات

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان ادارة المنشآت تعتمد في اتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة اكبر من المعلومات غير المحاسبية
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان اتخاذ القرارات الاستراتيجية ينبني على المعلومات المحاسبية الدقيقة
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان توفر خاصية الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية يساهم في اتخاذ قرارات رشيدة
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان مقدار الثقة في البيانات المالية والمعلومات المحاسبية يؤثر في عملية اتخاذ القرارات

2- استخدام اختبار كاي تربيع

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الآراء تجاه كل عبارات الفرضية الثالثة ويوضح الجدول رقم(29/2/4) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الثالثة:

جدول رقم (29/2/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لآراء الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	قيمة مربع	درجة	قيمة مربع	مستوى
-------	----------	-----------	------	-----------	-------

المعنوية	كاى الجدولية*	الحرية	كاى المحسوبة		
.000	7.815	3	50.320	1. المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة في عملية اتخاذ القرارات	
.000	7.815	3	23.920	2. المعلومات المحاسبية هي المصدر الاساسي لعملية اتخاذ القرارات	
.011	9.488	4	13.000	3. تعتمد ادارة المنشآت في اتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة اكبر من المعلومات غير المحاسبية	
.000	7.815	3	18.320	4. اتخاذ القرارات الاستراتيجية يبنى على المعلومات المحاسبية الدقيقة	
.002	5.991	2	12.520	5. توفر خاصية الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية يساهم في اتخاذ قرارات رشيدة	
.000	9.488	4	44.200	6. مقدار الثقة في البيانات المالية والمعلومات المحاسبية يؤثر في عملية اتخاذ القرارات	

(*) قيمة مربع كاى الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (29/2/4) كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الاولى (50.320) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (23.920) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (13.000) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (18.320) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (12.520) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فأن ذلك يشير إلى

وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (44.200) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة الثالثة التي نصت على ان (توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يساهم في اتخاذ القرارات بصورة سليمة)، تم إثباتها بنسبة 100%.

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

وفقا للإطار النظري واستنادا للجانب التطبيقي منها فقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج يمكن اختصارها في الاتي :-

1. يساهم نظام الرقابة الداخلية المطبقة بطريقة علمية بالمحافظة على أصول المنشآت من التبيد والضياع .

2. ان نظام الرقابة الداخلية قد أصبح جزء لايتجزء من النظام المحاسبي لم يضيف ثقة على ان كل العمليات المالية قد تمت وفقا لماهو مثبت بالدفاتر والسجلات .

3. تحتاج إدارة المنشأة لنظام رقابة داخلية فعالة حتى تحقق أهدافها بما فيها الرقابة الشاملة .

4. تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية بصورة جيدة يضيف مصداقية على مخرجات النظام المحاسبي خصوصا في ظل وجود كادر مؤهل علميا .

5. توفر الشروط التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية مع وجود نظام رقابة داخلية محكم يعطيان معلومات محاسبية فاعلة يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميه .

6. وجود نظام الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية المحو سبة أكثر خطورة بالنسبة لعمل المراجع الخارجي من حيث تقييم وذلك لاختفاء الدليل المادي الذي يحتاجه المراجع في بعض عمليات الفحص .

7. ليس للمراجع الخارجي مسؤولية عن أعداد أو تصميم نظام الرقابة الداخلية إنما تقع المسؤولية على إدارة المنشأة .

ثانيا : التوصيات

1. أن تولى إدارة المنشآت والشركات اهتمام كبير بنظام الرقابة الداخلية حتى تحقق من سلامة البيانات والمعلومات المحاسبية .

2. على إدارة المنشآت أن تتبع الأسلوب العلمي الصحيح في تعيين الكادر المحاسبي وفقا للكفاءة والمؤهلات المطلوبة لتقديم الاداء الأفضل والعمل على تدريبهم تأهيلهم من فترة لأخرى حتى تضمن المنشأة مخرجات النظام المحاسبي بصورة جيدة تساعد الرقابة الداخلية في أداء مهامها .
 3. أن تضع إدارة المنشأة والشركات نظام للرقابة الداخلية أن يكون مناسب مع طبيعة عمل المنشأة والشركة
 4. ضرورة وضع هيكلية واضحة لسلطات والمسؤوليات للإفراد داخل المنشأة والشركة حتى تحقق عملية الرقابة الذاتية .
 5. ضرورة إتباع المعايير المحاسبية التي تعمل على جودة المعلومات المحاسبية حتى يحقق النظام المحاسبي جودة المعلومات لمستخدميها
- من خلال النتائج والتوصيات يرى الباحث إجراء الدراسات التالية :-**
1. حول التكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية (هيئة الرقابة العامة على المنشآت والشركات).
 2. جودة المعلومات المحاسبية في ظل الأنظمة المحاسبية المحوسبة وأثرها على أنظمة الرقابة الداخلية .
 3. حول جودة مخرجات النظام المحاسبي التي تتأثر بجودة الرقابة على المدخلات والتشغيل .

قائمة المصادر المراجع

القران الكريم

المراجع العربية :

1/ الكتب : -

- أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث التدقيق الحسابات (عمان دار صفاء للتوزيع والنشر) ، 2002.
- د. احمد نور ، المحاسبة المالية والقياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية العربية والمصرية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003) .
- د. احمد نور ، مراجعة الحسابات الناحيتين النظرية العلمية (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة 1992) .
- د. إدريس عبد السلام اتشيوى ، المراجعة والمعايير للإجراءات ، (بنغازي ، الدار الجماهيرية للنشر 1990).
- د. الأميرة إبراهيم عثمان ، وعبد الوهاب مطر ، مقدمة للمحاسبة الإدارية، (الإسكندرية دار الجامعة الجديدة ، 2003)
- د. ثابت عبد الرحمن إدريس ، نظم المعلومات الادرية في المنظمات المعاصرة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية 2005).
- د. جبري وبجانت ، دونالدركسيو ، ترجمة د. كمال الدين سعيد المحاسبة المتوسطة، (دار السعودية : دار المريخ للنشر 1988)
- د. جبران مسعود ، الرائد معجم لغوى عصري ، المجلد الأول (بيروت : دار العلم للملايين 1990)
- د. حكمت احمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة (عمان مكتبة الدار الثقافة والنشر ، 1999) .
- حسين القاضي ،مراجعة الحسابات والإجراءات (دمشق : مكتبة الزهران ، 1997).

- د. خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية العلمية (عمان : دار وائل للنشر 2001).
- (خالد مصطفى محمود ،نظم المعلومات الحسابات الالكترونية ، (القاهرة : وحدة الطبع والتطوير ، 1991م)
- رضوان محمد العناتى ، مبادئ المحاسبة ، أصول علمية وعملية ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع 2001) .
- د. خيرت ضيف ، وآخرون ، المحاسبة المالية ، (بيروت :دار النهضة العربية ، 1981).
- د. صالح الرزق ، د.عبد الكريم زوانى ،أصول المحاسبة ، (عمان : بدون نشر ، 1992) .
- د. عباس مصري الشيرازي ، نظرية المحاسبة (الكويت ذات السلاسل ،1991) .
- د. عبد الفتاح محمد الصحن ، د. احمد نور ، الرقابة ومراجعة الحسابات (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، بدون تاريخ) .
- د.عبد الفتاح محمد الصحن ، د. سمير كامل – الرقابة والمراجعة الداخلية،(الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر 2001).
- د. عبد الرازق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1998).
- د.عبد الوهاب نصر على ، د. شحاتة السيد شحاتة ،مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات (الإسكندرية : الدار الجامعية 2003) .
- د. عبد المنعم ،د. عيس محمود طمبل ، المراجعة وأصولها العلمية والعملية (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1989) .

- عدنان بن ماجد وآخرون ، مبادئ الإحصاء والاحتمالات الطبعة الأولى (الرياض : مطابع جامعة الملك سعود 1991).
- د. على عباس ، الرقابة على أعمال الأعمال فى الشركات المساهمة والمؤسسات المصرية ، الطبعة الأولى (عمان : مكتبة تلّاع العلى 1995).
- د. فتحي رزق السوافيرى ، وآخرون ، الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيق (الإسكندرية الدار الجامعية ، 1996).
- د. كمال الدين مصطفى ، د. محمد السيد مرانا ، دراسات متقدمة فى المحاسبة ، والمراجعة ، (بيروت الدار الجامعية 2001).
- د. محمد سمير الصبان ، د. إسماعيل إبراهيم جمعة ، الأسس العامة فى القياس والإفصاح المحاسبي النظرية التطبيقية (الإسكندرية الدار الجامعية ، 1995).
- د. محمد سمير الصبان : نظرية المراجعة واليات التطبيقية (الإسكندرية الدار الجامعية ، 2002-2003).
- د. محمد عثمان البطمة ، مبادئ المحاسبة السعودية : (بدون دار للنشر والتوزيع 2000).
- د. محمد محمد الجزار ، المراقبة الداخلية ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، بدون تاريخ).
- د. مصطفى رضاء عبد الرحمن ، د. يحيى احمد قيلي ، مبادئ المحاسبة المالية ، (الإسكندرية : مركز الإسكندرية 1996).
- معالي فهمي حيدر ، نظم المعلومات مدخل لتحقيق لمنيرة التنافسية (الإسكندرية الدار الجامعية 2002).

د. منصور حامد محمود ، وآخرون أساسيات المراجعة (القاهرة - بدون دار النشر 1993).

د. مهيب الساعي ، وهب عمرو ، علم تدقيق الحسابات (عمان دار الصفاء للنشر 1991).

د. نعيم حسين د. همش وآخرون ، مبادئ المحاسبة الطبعة الأولى (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر).

وليم توماس امرشون هنكى . أغريب د. احمد حامد حجاج ، د.كمال الدين سعيد سعد المراجعة النظرية التطبيقية السعودية : (دار المريخ للنشر 1998).

د. يوحنا دام ، د. صالح الرزق ، مبادئ المحاسبة أسس وأصول علمية وعملية (عمان : دار حامد للنشر ، 2000).

المراجع الإنجليزية :

Savich Richards.The use of Accounting Information Making. The)
(July 1977 p.642 _ 644، Accounting Review

الدراسات السابقة :

دراسة صادق حامد مصطفى ، استخدام نماذج الصلاحية فى فحص تقييم انظم
الرقابة الداخلية (الخرطوم ، جامعة القاهرة رسالة ماجستير غير منشورة 1982م
(.

دراسة محاسن عبد العزيز ، التدقيق والرقابة الداخلية فى المصاريف ودورها في اكتشاف وتصحيح الاخطاء والمخالفات ،(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير غير منشورة 2000م)

دراسة عمار محمد حامد البدرى ، دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة،(جامعة ام درمان الإسلامية رسالة ماجستير غير منشورة 2001).

دراسة نجاة على التوم – تقويم مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على المرجع الخارجي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) ، 2001 .

دراسة صلاح على احمد ، المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال ، جامعة ام درمان الإسلامية ،(رسالة دكتوراه غير منشورة) ، 2001م .

دراسة على محمد سلطان ، أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء الوحدات الحكومية في الإدارة ،(رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين)، 2002م.

دراسة حسن عابدين ، تقييم فاعلية وكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية ببلدية غزة ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة 2002م).

دراسة جهاد بدر قراقيش ، دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ،(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، دراسة دكتوراه غير منشورة) 2004م.

دراسة ممدوح موسى حسن ، رقابة الأداء المنظور العلمي والعملية ، دراسة حالة ديوان المحاسبة الاردنى ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة 2004م) .

دراسة محمد حسن عبد الغفار ، المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد وقرارات التمويل والاستثمار، الخرطوم - (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة) ، 2004م.

دراسة جعفر عثمان الشريف ، الرقابة الداخلية وأثرها على نظام المراجع الخارجي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، (رسالة ماجستير غير منشورة)،2005م

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

الموضوع : إستبانة

يقوم الباحث بدراسة دور الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية بحث تكميلي
لنيل درجة

الماجستير في المحاسبة والتمويل ولتحقيق ذلك يتطلب الحصول علي مجموعه من
البيانات ونرجو مساهمتكم في ملئ الاستبانة بعناية وتستخدم البيانات لأغراض البحث
العلمي فقط ...

ولكم جزيل الشكر

الباحث :

شوقي نصر محمد عمر

القسم الأول : البيانات الشخصية :-

أرجو التكرم بوضع علامة (✓) مقابل ما تراه مناسباً :

1. النوع : ذكر () أنثى ()

2. العمر :

25 فأقل () 26-35 () 36-45 () أكبر من

45 سنة ()

3. المؤهل التعليمي :

بكالوريوس () دبلوم عالي () ماجستير ()
دكتوراه ()

أخرى

4- المؤهل المهني :-

زمالة بريطانية () زمالة أمريكية () زمالة سودانية () زمالة عربية ()
أخرى أذكرها ()

5- التخصص العلمي :-

محاسبة () إدارة أعمال () اقتصاد () دراسات مصرفية ()
تكاليف ومحاسبة إدارية ()
أخرى ()

6- المركز الوظيفي :-

مدير عام () مدير مالي () مدير إداري () مراقب مالي () محاسب ()
مراجع داخلي () مراجع خارجي ()
أخرى ()

7- سنوات الخبرة :-

5 سنوات فأقل () 6-10 () 11-15 () 16-20 () أكثر من 20 سنة
فأكثر ()

القسم الثاني :- عبارات الإستبانه :

ضع علامة (✓) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة أمام كل فقرة في الفقرات التالية

:-

الفرضية الأولى :-

نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	وجود نظام رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشراً علي جودة المعلومات المحاسبية					
2	التطبيق العملي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلي جودة المعلومات المحاسبية					
3	تصميم وتطبيق نظام رقابة محاسبية بصورة جيدة في المنشآت يؤكد الدقة المحاسبية					
4	وضع نظام رقابة إدارية سليم في المنشآت يؤدي إلي وضع سياسات إدارية جيدة ويساعد في تنفيذها					
5	إتباع نظام رقابة إدارية فعال يزيد من الكفاءة التشغيلية للمنشأة ويعمل علي الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة					
6	الضبط الداخلي لنظام الرقابة الداخلية لعمليات المنشآت يساعد علي المحافظة علي أصول المنشأة وعدم حدوث					

					الأخطاء والغش
--	--	--	--	--	---------------

الفرضية الثانية :-

وجود نظام محكم للرقابة الداخلية يكون بمثابة دافع لتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة أوافق
1	علي المراجع الخارجي دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية					
2	نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل كمية ونوعية وزمن عملية المراجعة بالنسبة للمراجع الخارجي					
3	يعتمد المراجع الخارجي في عملية المراجعة علي نظام الرقابة الداخلية في تحديد نطاق عمل المراجعة					
4	ضعف وقصور نظام الرقابة المحاسبية يؤدي إلي زيادة كمية الاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي					
5	قيام المراجع الخارجي بتقييم دراسة نظام الرقابة الداخلية يقلل من مخاطر الرقابة .					
6	يعتمد المراجع الخارجي علي نظام الرقابة الداخلية في إعداد تقريره .					

الفرضية الثالثة :-

فاعلية نظام الرقابة الداخلية يؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
1	المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة في عملية إتخاذ القرارات .					
2	المعلومات المحاسبية هي المصدر الأساسي لعملية إتخاذ القرارات .					
3	تعتمد إدارة المنشآت في إتخاذ القرارات علي المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير المحاسبية .					
4	إتخاذ القرارات الإستراتيجية ينبني علي المعلومات المحاسبية الدقيقة .					
5	توفر خاصية الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية يساهم في إتخاذ قرارات رشيدة .					
6	مقدار الثقة في البيانات المالية والمعلومات المحاسبية يؤثر في عملية إتخاذ القرارات .					

قائمة المحكمين

م	الإسم	الدرجة العلمية	الجامعة
1	عمر السر الحسن	دكتوراة	أستاذ مساعد بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2	محمد على الحاج	دكتوراة	أستاذ مساعد بالكلية الأردنية السودانية